ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

المرصد الوطني للإجرام: إطار قانوني ومؤسساتي لتحديث السياسة الجنائية بالمغرب ورفع نجاعتها

National Crime Observatory: A Legal and Institutional Framework for Modernizing Criminal Policy in Morocco and Enhancing Its Effectiveness

الدكتور. عبد الرحيم شنكاو

تخصص: العلوم القانونية والسياسية

ملخص:

يعد إحداث المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، وبغض النظر عن الفارق الزمني ما بين الدعوة إلى إحداثه التي جاء بها الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب سنة 2009، وبين لحظة خروجه إلى حيز الوجود القانوني والمؤسساتي سنة 2025، من بين أهم المستجدات التي جاء بها قانون المسطرة الجنائية، لما لهذا المرصد، باعتباره آلية قانونية ومؤسساتية، من أهمية في توفير قاعدة معرفية وإحصائية تمكن من رصد وتحليل الظاهرة الإجرامية، بما يسمح بالمساهمة في تطوير السياسة الجنائية، إلى جانب باقي المتدخلين في الشأن الجنائي، استنادا لأسس علمية ومعطيات دقيقة قائمة على المقاربة بالأدلة في تجاوز صارم للمقاربة التقليدية المبنية على المنطق العقابي، والتي أبانت عن محدوديتها. وبالتالي فإن المرصد الوطني للإجرام بالمغرب هو جزء لا يتجزأ من التوجه العام الذي يتوخى عقلنة تدبير الشأن الجنائي، وتعزيز آليات الرصد والتتبع والتقييم، بما يسمح بإعداد وصياغة سياسات عمومية فعالة وناجعة في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها، الأمر الذي سيجعل منه مسهما بشكل وازن في مواجهة التهديدات المتزايدة تجاه المجتمع بفعل تنامي بعض الأنماط الإجرامية وتعقدها، وظهور أنماط جديدة أيضا، وهو إسهام ذو طبيعة استباقية قائم على التحليل العلمي لما هو متوافر من معطيات وبيانات، وليس على الآليات البعدية اللاحقة على وقوع الجريمة.

لهذا يأتي هذا المقال ليلقي الضوء على المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، وذلك عبر تحديد إطاره القانوني والمؤسساتي، وتعرف أدواره ومهامه من جهة أولى، ثم من خلال تعرف حدود فعالية ونجاعة مساهمته في توجيه السياسة الجنائية وآفاقه من جهة ثانية، وهو الأمر الذي سنروم بلوغه منطلقين من إشكالية مركزية فحواها: إلى أي حد يشكل المرصد الوطني للإجرام آلية قانونية ومؤسساتية فعالة لرصد وتحليل الظاهرة الإجرامية بالمغرب؟ وما هي حدود وآفاق هذه الفعالية؟

الكلمات المفتاحية: المرصد الوطني للإجرام بالمغرب – السياسة الجنائية – التنسيق المؤسساتي – المقاربة القائمة على الأدلة – الظاهرة الإجرامية – الرصد – التحليل – اتجاهات الجريمة.

Abstract

The establishment of the National Crime Observatory in Morocco, notwithstanding the time lapse between the royal call for its creation in the King's speech commemorating the Revolution of the King and the People in 2009 and its formal legal and institutional establishment in 2025, constitutes one of the most significant innovations introduced by the Criminal Procedure Code. As a legal and institutional mechanism, the Observatory plays a vital role in providing a knowledge and statistical base for monitoring and analyzing criminal phenomena. This enables it, alongside other stakeholders in the criminal justice system, to contribute to the development of criminal policy on the basis of scientific evidence and accurate data through an evidence-based approach, thereby transcending the traditional punitive approach whose limitations have become increasingly apparent.

Accordingly, the National Crime Observatory forms an integral part of the broader trend toward rationalizing the management of criminal affairs and strengthening mechanisms of monitoring, follow-up, and evaluation. Such an approach

facilitates the design and formulation of effective public policies in the fields of crime prevention and crime control. Consequently, the Observatory is expected to make a substantial contribution to addressing the growing threats facing society resulting from the expansion and increasing complexity of certain forms of crime, as well as the emergence of new criminal patterns. This contribution is essentially preventive and proactive in nature, relying on the scientific analysis of available data and information rather than on ex post measures implemented after crimes have already occurred.

This article seeks to shed light on the National Crime Observatory in Morocco by examining its legal and institutional framework and identifying its roles and functions. It further explores the limitations of its effectiveness and efficiency in guiding criminal policy, as well as its future prospects. The study is guided by the following central question: To what extent does the National Crime Observatory constitute an effective legal and institutional mechanism for monitoring and analyzing criminal phenomena in Morocco? What are the limitations and future prospects of such effectiveness?

Keywords: National Crime Observatory in Morocco; Criminal Policy; Institutional Coordination; Evidence-Based Approach; Criminal Phenomena; Monitoring; Analysis; Crime Trends.

تقديم عام:

من المعلوم أن السياسة الجنائية انصبت في بداياتها الأولى على الشق العقابي فقط، بحيث كان هاجس محاربة الجريمة ومحاولة الحد منها يرتكن إلى الآلية العقابية دونما استحضار للآليات أو التدابير الوقائية أو الوسائل البديلة للعقوبات السالبة للحرية، ودونما اهتمام بشخصية الجاني ومحاولة إعادة إدماجه داخل النسق الاجتماعي، مما جعل منها سياسة عقابية أكثر منها سياسة جنائية ووقائية[1947]. ولقد كشفت هذه السياسة العقابية فيما بعد عن عدم فعاليتها، خصوصا أمام ارتفاع نسب الجريمة وفي ظل استفحال حالة العود، وهو ما سيفرض ضرورة العمل على إعادة النظر فيها، وتبني مقاربات جديدة تتجاوز التوجه الزجري التقليدي نحو توجه أكثر شمولية يروم الفهم العلمي للظاهرة الإجرامية وتحليلها، واستثمار المعطيات الإحصائية والتحليل السوسيولوجي في صياغة السياسات العمومية الجنائية في أفق الحد من الجريمة والتخفيف من حدتها.

لذلك، ولأهمية تحليل الظاهرة الإجرامية، باعتبارها مدخلا مهما في صياغة السياسات العمومية الجنائية، بحكم أنها تسمح ببلورة تدخلات قائمة على الأدلة[1948]، كما تروم الوقاية من الجريمة بقدر ما تسعى إلى مكافحتها، وبالنظر لمحورية ودور الإحصاء الجنائي في تقييم نجاعة السياسات الجنائية المعتمدة، من خلال قياس أثر التدخلات القانونية والمؤسساتية على معدلات الجريمة، مما يسمح بإعادة توجيهها أو تعديلها وفق النتائج المحققة، ستبرز أهمية وقيمة المؤسسات البحثية والمراصد المتخصصة الرسمية التي تشرف على جمع المعطيات ودراستها وتحليلها من أجل توجيه القرار العمومي في مجال الوقاية من الجريمة والحد منها، بل ومحاصرتها أيضا. وهي مؤسسات عرفت حضورها بشكل مهم في مجموعة من الأنظمة القانونية، كفرنسا مثلا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية[1949]. غير أن حضورها داخل النظام القانوني والمؤسساتي المغربي قد عرف نوعا من التأخر، ولم يعلن عن ميلاد لمرصد وطني للإجرام إلا في العشرية الثالثة لهذا القرن، وهو تأخر يظل غير مبرر لسببين: أولهما يتمثل في ارتفاع حالة العود التي يعرفها المغرب كما أكد على ذلك وزير العدل، والذي عبر عن عجز السياسة الجنائية في المغرب بشقيها العقابي والوقائي عن إيجاد

1947 عبد الرحيم شنكاو، الحسين زين الاسم، السياسة الجنائية والامن القانوني الجنائي، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 43، ص 596، تاريخ الاطلاع:

1948 للتوسع في الدراسات القائمة على الأدلة أنظر:

Evidence-Based Practices in the Criminal Justice System, Prepared by the NIC Information Center sur le lien: https://s3.amazonaws.com/static.nicic.gov/Library/026917.pdf) Consulté le 08/05/2026 à 19:00(

1949 هناك المرصد الوطني للجنوح والاستجابات الجنائية بفرنسا، والمعهد الوطني للعدالة بالولايات المتحدة الأمريكية، ومكتب إحصاءات العدالة بأمريكا أيضا وغيرها من المراصد الأخرى.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

ردود فعل وأجوبة لمعالجة أمثل لمشكلة العود إلى الجريمة، سواء كان العائدون من الذين استفادوا من تدبير العفو، أو الذين أطلق سراحهم بنهاية العقوبة1950، وثانيهما يتجسد في الارتفاع المتواصل لعدد السجناء/ النزلاء سنة بعد أخرى1951.

لهذا، ولأن إحداث المرصد الوطني للإجرام بالمغرب يعتبر من بين أهم مستجدات المسطرة الجنائية، بالنظر لما له من أهمية في توفير قاعدة معرفية وإحصائية حول الظاهرة الإجرامية بالشكل الذي يسمح بالمساهمة في تطوير السياسة الجنائية استنادا لأسس علمية ومعطيات دقيقة، يأتي هذا المقال ليبرز، من جهة أولى، الإطار القانوني للمرصد الوطني للإجرام وأهدافه، ثم ليحلل، من جهة ثانية، أهميته في دعم السياسة العمومية الجنائية بالمغرب، منطلقين من إشكالية مركزية مضمونها: إلى أي حد يشكل المرصد الوطني للإجرام آلية قانونية ومؤسساتية فعالة لرصد وتحليل الظاهرة الإجرامية بالمغرب؟

وعليه، سيتم التطرق في هذا المقال للإطار القانوني والمؤسساتي للمرصد الوطني للإجرام، وذلك في مبحث أول، ثم للأدوار التي يضطلع بها هذا المرصد ومهامه، وكذا حدود فعاليته في توجيه السياسة الجنائية وأفاقه من خلال مبحث ثان.

المبحث الأول: الإطار القانوني والمؤسساتي للمرصد الوطني للإجرام بالمغرب

جاء إحداث المرصد الوطني للإجرام بالمغرب كخطوة مهمة في مسار تعزيز فعالية المنظومة الجنائية بالمغرب، وكذا كتعبير على حرص الدولة على تطوير آليات رصد الظاهرة الإجرامية وتحليلها. إذ يعد هذا المرصد بمثابة أداة مؤسساتية استراتيجية تهدف إلى جمع المعطيات الجنائية وتحويلها إلى بيانات معالجة بعد تصنيفها وتحليلها، بما قد يسمح بمتابعة تطور الجريمة وتوزيعها المكاني والزماني، وبتقييم أثر التشريعات والإجراءات القانونية المعمول بها، بما قد يمكن صناع القرار العمومي الجنائي من تقييم السياسة الجنائية المعتمدة وتوجيهها نحو مزيد من الفاعلية والدقة بما ينسجم مع التوجهات الوطنية للوقاية من الجريمة ومكافحتها.

ولعل ما يزيد من الأهمية القانونية للمرصد الوطني للإجرام بالمغرب هو تضمينه والتنصيص عليه داخل مقتضيات قانون المسطرة الجنائية1952، أي ترقيته إلى مقتضى تشريعي، بعدما كان مجرد مقتضى تنظيمي صادر عن وزير العدل، إذا أدرج ضمن السياسات الجنائية الوطنية كنوع من التأكيد على اعتماد المقاربة المنهجية والعلمية في تتبع الظاهرة الإجرامية، وبالتالي الإعلان الضمني، ومن داخل القانون نفسه، على أن المشرع المغربي أصبح حريصا على استناده واعتماده التدابير الوقائية والعقابية عبر المعالجة الدقيقة والموضوعية للمعطيات، حتى يتم توجيه الموارد القضائية والأمنية بكفاءة وفعالية.

لهذا، وللإحاطة أكثر بالمرصد الوطني للإجرام بالمغرب، سيتم تخصيص هذا المبحث لدراسة إطاره القانوني والتنظيمي، وذلك من خلال مطلبين: نخصص أولهما لسياق إحداث المرصد وإطاره القانوني والتنظيمي (المطلب الأول)، وثانيهما لعلاقات هذا المرصد بباقي المتدخلين سواء القضائيين أو الأمنيين أو الإداريين أو غيرهم، والآليات المعتمدة لتنسيق هذه العلاقات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: سياق إحداث المرصد وإطاره القانوني والتنظيمي

يشكل إحداث المرصد الوطني للإجرام خطوة نوعية في مقاربة الظاهرة الإجرامية بالمغرب، بل وتغيرا مهما في توجهات السياسة الجنائية، التي انتقلت من المنطق التدخلي الزجري نحو المنطق العلمي القائم على المعرفة العلمية وإنتاج المعطيات الدقيقة حول الجريمة1953. ما يعني أن التنصيص على المرصد هو جزء لا يتجزأ من التوجه العام الذي يتوخى عقلنة تدبير الشأن الجنائي، وتعزيز آليات الرصد والتتبع والتقييم، بما يسمح بإعداد وصياغة سياسات عمومية فعالة وناجعة في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

1950 وهو الأمر الذي أكد عليه وزير العدل المغربي خلال جوابه على السؤال الشفوي الذي تقدمت به إحدى الفرق النيابية بالبرلمان، أنظر: العود من بين أهم الاهتمامات داخل ورش إصلاح العدالة الجنائية، على الرابط المختصر: http://11nq.com/47wtg5r (تاريخ الاطلاع 2026/05/19 الساعة 18 :00)

1951 رغم التراجع الطفيف الذي عرفه عدد السجناء في المغرب خلال سنة 2025 إلا أن تتبع تطور الساكنة السجنية خلال السنوات الأخيرة يكشف عن منحى تصاعدي، أنظر التقارير السنوية التي تنشرها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على الموقع الرسمي: http://www.dgapr.gov.ma (تاريخ الاطلاع 2026/05/15 الساعة 19 :00)

1952 أنظر المادة 51-3 من قانون المسطرة الجنائية وفق التعديل الأخير قانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية،

1953 Jean-Luc Lemahieu, Promoting Evidence-Based Prevention Strategies to Mitigate the Harms of Drug Use: The Role of the United Nations Office on Drugs and Crime, sur le lien: https://www.un.org/en/node/218927?utm_source=chatgpt.com Consulté le 10/05/2026 à 16:00

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

وفي هذا الإطار، فإن التطرق لسياق إحداث المرصد وإطاره القانوني والتنظيمي يستوجب بداية إبراز السياق العام لإحداثه في إطار تطور السياسة الجنائية بالمغرب، وتعرف الأساس القانوني المكرس له (الفقرة الأولى)، كما يستوجب أيضا تأطيره من الناحية القانونية والتنظيمية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: سياق إحداث المرصد الوطني للإجرام

ارتبط سياق إحداث المرصد الوطني للإجرام في السياسة الجنائية بالمغرب بالتحولات التي مست السياسة الجنائية، سيما مع انخراط المملكة المغربية في المنظومة الحقوقية الدولية. كما ارتبط أيضا بالإصلاحات التي عرفها قطاع العدالة نفسه، خاصة في إطار ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وتجويد السياسات العمومية. ولذلك فإن الوقوف عند سياق إحداث المرصد الوطني للإجرام، وكذا التأطير القانوني له، يكتسي أهمية خاصة لفهم أدواره ووظائفه ضمن السياسة الجنائية الوطنية. وبالتالي، فإن أهم السياقات التي يجب استحضارها، والتي يمكن اعتبارها سياقات أصيلة أفضت لتأسيس هذا المرصد، هناك التوجهات الملكية، وتوصيات الحوار الوطني والشامل حول إصلاح منظومة العدالة، ثم السياق الدولي والمعايير المرجعية. أي أن المرصد الوطني للإجرام بالمغرب هو حصيلة لسيرورة متتالية، انطلقت من الرؤية الملكية وتكرست عبر المبادرة التنظيمية والتشريعية.

أولا: الإطار العام والمرجعية التأسيسية للمرصد الوطني للإجرام

تعود نقطة انطلاق فكرة تأسيس المرصد الوطني للإجرام بالمغرب إلى التوجيهات التي حملتها الخطب الملكية، وهي توجيهات التقطها واستحضرها بقوة مختلف فاعلي الحوار الوطني والشامل حول إصلاح منظومة العدالة من خلال توصياته، ولو أن هذا لا يعني إغفال دور وإسهام السياق الدولي في التأسيس لهذا المرصد، سيما توصيات الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية، وكذا المعايير الدولية لمجموعة من مراصد الجريمة.

1. التوجيهات الملكية السامية:

شكلت التوجيهات الملكية أولى الأطر المرجعية المؤسسة للمرصد الوطني للإجرام. خصوصا تلك التي حملها نص الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والخمسين لثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2009،[1954] والذي تم التأكيد فيه على أنه و"مهما كانت وجاهة الأهداف الاستراتيجية، التي يمتد إنجازها على المدى البعيد، فلا ينبغي أن تحجب عنا حاجة المواطنين الملحة في أن يلمسوا عن قرب، وفي الأمد المنظور، الأثر الإيجابي المباشر للإصلاح. لذا، نوجه الحكومة، وخاصة وزارة العدل، للشروع في تفعيله، في ستة مجالات، ذات أسبقية... ومنها: نهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملاءمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتهما للتطورات، بإحداث مرصد وطني للإجرام، وذلك في تناسق مع مواصلة تأهيل المؤسسات الإصلاحية والسجنية"[1955].

فالفقرة السالفة الذكر من هذا الخطاب الملكي أرست الأسس المفاهيمية للسياسة الجنائية بغية ترسيخ نموذج الحوكمة المبنية على الأدلة العلمية في مجال السياسة الجنائية، ما يجعلنا نعتبر أن المرصد الوطني للإجرام هو ثمرة لمبادرة ملكية جاءت كجزء من مشروع ضخم يتمثل في توطيد الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف، وكذا من أجل تأهيله حتى يواكب التحولات الوطنية والدولية[1956] ومسايرة روح العصر. لذا فإن هذا التوجيه الملكي يعكس وعيا مهما بأهمية الانتقال من المقاربة التقليدية الزجرية إلى مقاربة استباقية قائمة على المعرفة الدقيقة بالظاهرة الإجرامية، بما يعزز الحكامة الأمنية ويكرس البعد الاستراتيجي في تدبير السياسة الجنائية بالمغرب. وهو توجيه تم استحضاره بقوة ضمن الحوار الوطني والشامل لإصلاح منظومة العدالة فيما يعد.

1954 أنظر الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2009، على الرابط:
https://www.collectivitesterritoriales.gov.ma/ar/khtb-wrsayl-mlkyt/alkhtab-alsamy-aldhy-wjhh-jlalt-almlk-aly-alamtbmnasbt-aldhkry-al56-lthwrt-almlk
Consulté le 15/05/2026 à 21:00

1955 أنظر الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2009، مرجع سابق.

1956 Jean-Luc Lemahieu, Promoting Evidence-Based Prevention Strategies to Mitigate the Harms of Drug Use: The Role of the United Nations Office on Drugs and Crime, sur le lien: https://www.un.org/en/node/218927?utm_source=chatgpt.com Consulté le 16/05/2026 à 14:00

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

2. الحوار الوطني والشامل حول إصلاح منظومة العدالة (2013)

شكل الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة بالمغرب محطة جوهرية في مسار تحديث السياسة الجنائية بالمغرب، سيما وأنها أعقبت التوجيهات الملكية الداعية إلى إرساء عدالة ناجعة وفعالة التي أكد عليها بشكل مباشر الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب سنة 2009. وقد كان من أهم ما جاء بها هذا الحوار، الذي عرف مشاركة مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمهنيين والأكاديميين أيضا، هو الميثاق الوطني المتعلق بإصلاح منظومة العدالة، والمتضمن لمجموعة من التوصيات، ومن بينها التوصية المتعلقة ب "إحداث مرصد وطني للظاهرة الإجرامية والاهتمام بالإحصاء الجنائي"[1957]، وذلك باعتباره مكونا أساسيا من مكونات تحديث اليات العدالة الجنائية، وهي عدالة تستوجب اعتماد مؤسسة تضطلع بوظائف التحليل والاستشراف وتقييم السياسات الجنائية، بما يساعد على تعزيز الانتقال نحو حكامة جنائية قائمة على المعرفة والإحصاء بدل الاقتصار على المقاربة الزجرية التقليدية، من خلال رصد وتحليل الظواهر الاجرامية بشكل منهجي، وتوفير المعطيات العلمية اللازمة لصناع القرار، ثم المساهمة في وضع استراتيجيات الوقاية والمكافحة.

3. السياق الدولي والمعايير المرجعية.

من المهم، ونحن بصدد الحديث عن سياق إحداث المرصد الوطني للإجرام، استحضار البعد الدولي، ذلك أن السياق الوطني لا يمكن فصله عن السياق الدولي، خصوصا وأن المغرب قد أعلن منذ عقود انخراطه في المنظومة الدولية، عبر مصادقته على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ما يجعله يستحضر مجموعة من التوجهات الدولية، خاصة تلك التي تروم اعتماد السياسات المبنية على الأدلة (Evidence-Based Policy) في مجال العدالة الجنائية[1958]، والمرصد الوطني للإجرام يأتي ويندرج ضمن هذه السياسات، لتكريس الاعتماد على الأدلة العلمية واتخاذ القرارات العقلانية، كما أنه يأتي تماشيا أيضا مع كل من توصيات الأمم المتحدة في مجال العدالة الجنائية، والمعايير الدولية لمراصد الجريمة، ثم أفضل الممارسات في مجال الحكامة الجنائية[1959].

فالأمم المتحدة ومن خلال أجهزتها المتخصصة، سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لعبت دورا مهما في هذا الإطار، وذلك عبر إصدار تقارير مرجعية تحث الدول على تطوير أنظمة وطنية للرصد الإحصائي والتحليل الجنائي، بما يمكن من فهم أنماط الجريمة واتجاهذها وتقييم فعالية ونجاعة السياسات الجنائية، إذ أن برامج وسياسات وتدبير الوقاية من الجريمة يجب أن تستند إلى قاعدة معرفية واسعة ومتعددة التخصصات بخصوص مشكلات وتحديات الجريمة، وهو الأمر الذي عبرت عنه اللجنة الأوروبية لمشاكل الجريمة أيضا عبر دعوتها لضرورة إرساء اليات مؤسساتية من أجل تجميع المعطيات الجنائية ومعالجتها وتحليلها بغية دعم اتخاذ القرار العمومي الجنائي، فقد اعتبرت أن "البيانات الإحصائية الموثوقة والقابلة للمقارنة شرط أساسي لبلورة سياسة جنائية قائمة على الأدلة"[1960].

وبالتالي يمكن القول إن إحداث المرصد الوطني للإجرام بالمغرب جاء، كآلية مؤسساتية لتجميع المعطيات وتحليلها وتوجيه السياسات العمومية على أساس علمي، وفي جزء منه، كتفاعل مع المرجعيات الدولية، وكتعبير عن انسجامه مع المعايير الدولية،

1957 أنظر التوصية رقم 92 من ميثاق إصلاح منظومة العدالة، على الرابط:
http://www.abhatoo.net.ma/content/download/30128/651003/version/1/file/%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82+%D8%A7%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD+%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9.pdf (consulté le 11/05/2026 à 21 :15

1958 أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني لإجرام على الرابط: https://onc.justice/gov/ma/ar (تاريخ الاطلاع 2026/06/05 على الساعة 21 :00)

1959 من قبيل الحد الأدنى لمعاملة السجناء، وتحديدا قواعد نيلسون مانديلا، ثم قواعد بانكوك، وقواعد طوكيو، وغيرها.

1960 European Parliament، Understanding Crime Statistics, European Parliamentary Research Service (EPRS), Briefing, 11 April 2025. Sur le lien : https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_BRI%282025%29769577 consulté le 11/05/2026 à 21 :15)

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

وعن تعزيز فعالية السياسة الجنائية الوطنية، وكتأكيد على انخراطه وتبنيه للمقاربات الحديثة في تدبير الشأن الجنائي بشكل ناجع وفعال، بما يضمن الحكامة الأمنية وجودة العدالة.

ثانيا: مراحل التنزيل والتطوير المؤسساتي للمرصد الوطني للإجرام، من الرؤية الملكية السامية إلى التكريس التشريعي

جدير بالذكر أن خروج المرصد الوطني للإجرام للوجود القانوني والمؤسساتي كإطار مهيكل ومؤطر تشريعيا وتنظيميا لم يأت فجأة وفي لحظة زمنية محددة، بل هو نتاج لمجموعة من المراحل التي أسهمت كل واحدة منها على حدة في تنزيل وتطوير هذا المرصد، بدأ بمرحلة التصور والإعداد التي أسست لها التوجيهات الملكية، مرورا بكل من مرحلة الحوار الوطني وما أفرزه من توصيات، ومرحلة الدراسات التحضيرية التي اضطلعت بها وزارة العدل، لتليها بعد ذلك مرحلة الإحداث الرسمي عبر مرسوم صادر عن وزارة العدل، ثم مرحلة البداية الفعلية للعمل، لتختتم بمرحلة التكريس التشريعي لهذا المرصد.

- **المرحلة الأولى: التصوروالإعداد 2009-2013**

يمكن اعتبار نقطة انطلاق فكرة إنشاء مرصد وطني للإجرام في شكله المؤسساتي الذي هو عليه الان قد كانت مع الخطاب الملكي لسنة 2009 بمناسبة تخليد الذكرى 56 من ثورة الملك والشعب. ما يمكن معه القول إن التوجيهات الملكية قد شكلت حجر الأساس والركيزة الجوهرية التي ستنبني عليها بلورة مشروع المرصد الوطني للإجرام بالمغرب كآلية محورية في منظومة السياسة الجنائية خصوصا في الشق الحكماتي. وهو الأمر الذي غاب حتى عن الندوة التي أشرف عليها وزير العدل سنة 2004، والتي خصصت للسياسة الجنائية بالمغرب على طول ثلاثة أيام بمكناس، وعرفت مشاركة مجموعة من أطر وزارة العدل[1961]. ولابد من الإشارة هنا إلى أنه كان ثمة توجه نحو إحداث المرصد سنة 2009 كمؤسسة مستقلة، غير أن هذا الامر واجهته حينها إكراهات التمويل والتدبير[1962].

- **المرحلة الثانية: الحوار الوطني والتوصيات 2013**

أسهمت مخرجات الحوار الوطني والشامل حول إصلاح منظومة العدالة لسنة 2013، وبالأخص التوصية رقم 92، وبعد حوالي أربع سنوات على الخطاب الملكي لسنة 2009، في إعادة الاهتمام بالمرصد الوطني للإجرام، حيث أكدت على ضرورة إخراجه للوجود القانوني والمؤسساتي، كما ألمحت إلى ضرورة تعديل قانون المسطرة الجنائية وهي بصدد تحديد الإجراءات التفصيلية المطلوبة لتطبيق الآليات المقترحة لتنفيذ مختلف أهداف ميثاق إصلاح منظومة العدالة، وتحديدا على مستوى الهدف الفرعي الثالث، والمتعلق بإرساء سياسة عقابية ناجعة[1963].

وتجدر الإشارة هنا إلى ان الفجوة الزمنية الممتدة من 2009 إلى 2013، أي بين تاريخ الخطاب الملكي الذي نص على إحداث المرصد الوطني للإجرام وبين تاريخ الحوار الوطني حول العدالة، تجد تفسيرها في الحاجة إلى إصلاحات بنيوية ممهدة لإنشاء هذا المرصد، وخصوصا الإصلاح المتعلق باستقلال السلطة القضائية[1964]، إضافة إلى الوقت والمجهود الذي يتطلبه التنسيق ما بين مختلف المتدخلين في الشأن القضائي والأمني، من قبيل الامن الوطني، والدرك الملكي، والنيابة العمة، والمحاكم، وإدارة السجون وباقي المتدخلين الأخرين.

- **المرحلة الثالثة: الدراسات التحضيرية لإنشاء المرصد الوطني للإجرام بالمغرب 2016-2021**

1961 أنظر: وزارة العدل، السياسة الجنائية بالمغرب: واقع وافاق، المجلد الأول، الاعمال التحضيرية، أيام 9 و10 و11 دجنبر 2004 بمكناس، منشور جمعية نشر المعلومة القانوني والقضائية، سلسلة الندوات والأيام الدراسة، العدد 3، 2004، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 2004.

1962 المرصد الوطني للإجرام، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق أشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي 15 و16 نونبر 2024، الرباط، ص 15.

1963 أنظر التوصية رقم 92 من ميثاق إصلاح منظومة العدالة والهدف الفرعي الثالث، مرجع سابق.

1964 وهو الامر الطي تحقق مع التعديل الدستوري لسنة 2011، وتحديا من خلال الباب السابع منه والمتعلق بالسلطة القضائية بدءا من الفصل 107 وصولا إلى الفصل 128.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

في إطار تنزيل التوجيهات الملكية الصادرة سنة 2009، وتفعيل توصيات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة لسنة 2013، ستقوم وزارة العدل بدور أساسي في إعداد الدراسات التحضيرية وبلورة التصور العام لإحداث المرصد وتحديد آليات عمله، وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2016 و2021. وتحديدا من خلال مديريتها المكلفة بالشؤون الجنائية والعفو[1965]، هذه الأخيرة التي عملت على وضع التصورات الأولى لوظائف المرصد، وعلى رأسها وظيفة جمع المعطيات الإحصائية المتعلقة بالجريمة، ومعالجتها وتحليلها، بما يسمح بتوفير قاعدة معلومات وبيانات دقيقة حول الظاهرة الإجرامية من حيث أنماطها وتوزيعها المجالي وخصائص مقترفيها، وذلك من أجل المساهمة في رسم سياسة جنائية حديثة.

وبموازاة ذلك، ستعمل وزارة العدل خلال هذه المرحلة على تنظيم الندوة الدولية حول المراصد الدولية للإجرام، وذلك بشراكة مع المركز الوطني لمحاكم الولايات والمكتب الدولي للمخدرات وإنفاذ القانون الأمريكيين، من أجل الاستفادة من التجارب الدولية في مجال رصد وإحصاء ظاهرة الإجرام، خصوصا التجارب الأمريكية والفرنسية والإسبانية والتونسية. كما ستعرف هذه الندوة تنسيقا مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وذلك "في إطار جهودها لتفعيل المرصد الوطني للإجرام، وفتح نقاش معمق حول سبل تطوير مناهج البحث العلمي في مجال دراسة وتحليل الظواهر الإجرامية، من خلال الجمع بين التجارب الأكاديمية المتميزة والممارسات المؤسساتية الفضلى"[1966].

وقد عملت وزارة العدل خلال هذه الفترة على إعداد دراسات جدوى تقنية ومؤسساتية، وذلك من أجل تحديد نموذج الحكامة الأنسب للمرصد، وبغية ضبط علاقاتها بمختلف الفاعلين والمتدخلين في منظومة العدالة الجنائية، سواء تعلق الأمر بالأجهزة الأمنية أو القضاء أو المؤسسات السجنية، ناهيك عن تحديدها لمختلف الحاجيات المرتبطة بالموارد البشرية والتقنية، سيما المتخصصة في حقول معرفية ذات صلة بمجالات علم الإجرام وتحليل البيانات والإحصاء، وهو ما تحدث عنه وزير العدل سنة 2018 حينما قال في تصريح له على أنه "سيؤثث مشهد العدالة الجنائية ببلادنا، ويقدم خدمات جليلة إلى أجهزتها وإلى كل السياسات العمومية للدولة، وعلى رأسها السياسة الجنائية التي ما أحوج واضيعها ومنفذيها ومقيميها لمثل هذه الآلية، خاصة فيما يتعلق برصد مؤشرات الجريمة"[1967].

- **المرحلة الرابعة: الإحداث الرسمي 2022**

يمكن اعتبار سنة 2022 بمثابة محطة حاسمة في مسار إرساء المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، إذا لم يعد الحديث خلال هذه المرحلة عن التوصيات أو التصورات، بل تم الانتقال نحو مرحلة التفعيل والأجرأة الملموسة، أي الإحداث الرسمي والمؤسساتي، حيث سيتم العمل على بإصدار: المرسوم رقم 2-22-400 بتاريخ 21 من ربيع الأول 1444 (18 أكتوبر 2022)، وبقرار وزير العدل رقم 22-1501 بتاريخ 22 من ربيع الأول 1444 (19 أكتوبر 2022). وهو تفعيل جاء كترجمة للخطاب الملكي، ولما جاءت به توصيات الحوار الوطني حول منظومة العدالة[1968].

وقد أكد كل من المرسوم والقرار السالفين على أمرين أساسيين: أولهما إرادة الدولة في مأسسة آلية متخصصة في مقاربة الظاهرة الإجرامية استنادا لتقنيات حديثة قائمة على المعرفة العلمية القائمة على الأدلة، وثانيهما انخراط المغرب في الدينامية الدولية التي

1965 من المهم هنا الإشارة إلى أن المديرية المكلفة بالشؤون الجنائية والعفو تعد بمثابة الإطار المؤسساتي الاشمل الذي ينتمي إليه المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، كما ان هذه المديرية التي يعود تأسيسها إلى سنة 1957 قد ساهمت وتساهم بشكل كبير في رسم معالم وتوجهات السياسة الجنائية بالمغرب، بل وفي تطوير مشهد العدالة الجنائية أيضا.

1966 جريدة هسبريس المغربية، الحكومة تضع آخر اللمسات على تنزيل الإرادة الملكية بإحداث، على الرابط:
https://www.hespress.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9%D8%AA%D8%B6%D8%B9-%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%84-% consulte le 11/05/2026 à 11 : 30

1967 عبدالله التجاني، وزير العدل المغربي: الإجرام يتطور وسنطلق مرصدًا وطنيًا بعد أيام، https://elaphmorocco.com/Web/news/2018/01/18595.html تاريخ الاطلاع 2026/04/26، على الساعة 17 :20

1968 أنظر التوصية رقم 92 من ميثاق إصلاح منظومة العدالة والهدف الفرعي الثالث، مرجع سابق

تشجع على اعتماد أدوات للرصد والمعالجة والتحليل دعما للسياسات العمومية في المجال الجنائي. كما تم وضع هذا المرصد تحت إشراف وزارة العدل، باعتبار موقعها ودورها على مستوى السياسة الجنائية، ولدورها المهم في التنسيق ما بيت مختلف المتدخلين في الشأن القانوني والقضائي والأمني أيضا[1969].

- **المرحلة الخامسة: البداية الفعلية للعمل 2024**

ستعرف سنة 2024، وتحديدا في شهر ماي، انطلاق الأشغال الرسمية للمرصد الوطني للإجرام، حيث تم خلالها تعزيز الموارد البشرية، كما تم عقد أول اجتماع للجان العلمية والتقنية، وبدء الأنشطة الأساسية[1970]. أي تم الانتقال من مرحلة التأسيس القانوني والمؤسساتي إلى مرحلة التفعيل العملي، وهو ما تكرس أكثر من خلال عقد اللقاءات والورشات العلمية المتخصصة التي حضرها خبراء وباحثون وممثلون عن المؤسسات القضائية والأمنية، وكذا عبر تفعيل التعاون مع الجامعات ومراكز البحث.

ومن أهم اللقاءات العلمية التي عقدها المرصد خلال هذه المرحلة هناك اللقاء المتعلق ب"دور البحث العلمي والابتكار في رصد اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية"، والذي كان بشراكة ما بين وزارة العدل وبين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار خلال يومي 15 و16 من نونبر 2024[1971]، ثم اللقاء المتعلق بالمنتدى المحلي متعدد الفاعلين المعنون ب: "من أجل رؤية مشتركة للوقاية من العنف في أوساط الشباب"، وذلك خلال يومي 12 و13 أكتوبر من السنة نفسها[1972]، وهي أنشطة تعكس البداية الفعلية لعمل المرصد الوطني للإجرام، سيما وأنها أنشطة تمكن من تطوير مناهج البحث العلمي في دراسة الظواهر الإجرامية، وإرساء قواعد تجميع المعطيات الإحصائية وتحليلها، باعتبارها اليات تمكن المرصد من أداء المهام التي أنيطت به والمتمثلة في إنتاج المعرفة الجنائية وتوجيه القرار العمومي.

- **المرحلة السادسة: التكريس التشريعي 2025**

تكتسي المرحلة الخامسة من مراحل التنزيل والتطوير المؤسساتي للمرصد الوطني للإجرام أهمية خاصة، بالنظر إلى أنه تم خلالها التكريس التشريعي لهذا المرصد، وذلك عبر إدراجه ضمن مقتضيات قانون المسطرة الجنائية الجديد المنشور بالجريدة الرسمية في 8 شتنبر 2025[1973]. أي أنه انتقل من وضعية جهاز محدث بموجب نص تنظيمي إلى مؤسسة ذات سند تشريعي صريح وواضح، وبالتالي أصبح يتسم بطابع مؤسساتي ملزم، وأصبح لديه شرعية قانونية أقوى، بل وأضحى كذلك جراء هذا التأطير والتنصيص القانوني جزءا لا يتجزأ من البنية الرسمية لإنتاج المعرفة الجنائية، ومرجعا أساسيا لصناع القرار على بلورة سياسات عمومية قائمة على الأدلة[1974].

لقد عملت هذه المرحلة السادسة على الانتقال بالمرصد الوطني للإجرام نحو مرحلة التمكين القانوني، وبالتالي جعله فاعلا أساسيا ومسهما مباشرا في هندسة السياسة الجنائية، بما يسمح بالربط ما بين القرار العمومي في المجال الجنائي وبين المعرفة العلمية، وذلك انسجاما مع التوجهات الحديثة في مجال حكامة العدالة القائمة على الأدلة وعلى الجمع ما بين المعرفة النظرية وبين المعرفة الميدانية المستندة للمنهج الإمبريقي، بما يضمن الإحاطة بالظواهر الإجرامية والعمل على تحليلها واستشراف اليات الحد منها[1975].

1969 أنظر قرار وزير العدل رقم 22.1501 الصادر في 22 من ربيع الأول 1444 (19 أكتوبر 2022) بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل.

1970 أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني لإجرام على الرابط: https://onc.justice/gov/ma/ar تاريخ الاطلاع 2026/04/30 على الساعة 21 :00

1971 الملتقى الدولي العلمي حول دور البحث العلمي والابتكار في رصد اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية: أنظر الموقع الرسمي لوزارة العدل المغربية https://justice.gov.ma تاريخ الاطلاع 2026/05/02على الساعة 21 :00

1972 أنظر منتدى حول موضوع " من أجل رؤية مشتركة للوقاية من العنف في أوساط الشباب"، منشور على الرابط: http://11nq.com/wq839ly تاريخ الاطلاع 2026/04/30 على الساعة 21 :00

1973 أنظر المادة 51-3 من قانون المسطرة الجنائية وفق التعديل الأخير قانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية،

1974 أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني لإجرام على الرابط: https://onc.justice/gov/ma/ar تاريخ الاطلاع 2026/05/05 الساعة 22 :20

1975 أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني لإجرام على الرابط: https://onc.justice/gov/ma/ar تاريخ الاطلاع 2026/05/05 الساعة 22 :40

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

الفقرة الثانية: التأطير القانوني والتنظيمي للمرصد

يعود الأساس والسند القانوني لتأسيس المرصد الوطني للإجرام، من جهة أولى، إلى المرجع التشريعي المتمثل في المادة 51-3 من قانون المسطرة الجنائية، ومن جهة ثانية إلى المرجع التنظيم المتمثل في كل من المرسوم 2.22.400 المتعلق بتنظيم وزارة العدل، وقرار وزير العدل 1501.22 المحدد لاختصاصات هذا المرصد. وهو الأمر الذي يعكس إرادة واضحة في إضفاء الطابع المؤسساتي على عملية تجميع وتحليل المعطيات المرتبطة بالجريمة، وجعلها جزءا لا يتجزأ من منظومة العدالة الجنائية.

أولا: الأساس التشريعي والتنظيمي القانوني والنصوص المحدث للمرصد الوطني للإجرام

تعد المادة 51-3 من قانون المسطرة الجنائية بمثابة الأساس التشريعي المحدث للمرصد الوطني للإجرام بالمغرب، أي أنها هي من منحته شرعيته وأساسه القانوني، حيث نصت على أنه "وفي إطار المساهمة في رسم توجهات السياسة الجنائية، يتولى المرصد الوطني للإجرام المحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالعدل جمع ومعالجة الإحصاءات الجنائية ودراسة وتحليل الظواهر الإجرامية واقتراح الحلول الكفيلة للتصدي للجريمة والوقاية منها. ولهذه الغاية، يطلب المرصد من السلطات القضائية والأمنية والإدارية مده بالمعطيات الإحصائية والمعلومات والوثائق الضرورية ذات الصلة بالمهام المسندة إليه دون المساس بسرية البحث والتحقيق. ويساعد المرصد الجهات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه على وضع قواعد بيانات والبرمجيات الملائمة للمعطيات الإحصائية التي يحتاجها"[1976].

وبالتالي، فإن هذا التنصيص القانوني، مع ما منحه لهذا المرصد من صلاحيات، وعلى رأسها المساهمة في وضع توجهات السياسة الجنائية، يجعل منه فاعلا مهما وحقيقيا، بل وفاعلا رسميا أيضا بمشروعية قانونية، إذ يعزز دوره الأساسي والمهم في معالجة الظاهرة الإجرامية في أبعادها وسياقاتها الشاملة، مع استحضار مختلف محدداتها الاجتماعية والاقتصادية والمجالية. سيما وأن التكريس التشريعي للمراصد الوطنية للإجرام في العالم لازال محدودا، إذ أن 8 % فقط من هذه المراصد تتمتع بتكريس تشريعي مباشر داخل القانون الإجرائي الجنائي، أو ما يعرف بمسطرة القانون الجنائي، ما يجعل المغرب ضمن الدول التي تتبنى أفضل الممارسات في مجال الحوكمة الجنائية المبينة على الأدلة العلمية[1977].

أما فيما يتعلق بالأساس التنظيمي لهذا المرصد، فيمكن اعتبار المرسوم 2.22.400 المتعلق بتنظيم وزارة العدل[1978]، هو المرجع التنظيمي الرئيسي، حيث نص هذا الأخير على أن مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة تشتمل على مجموعة من الأقسام التالية، كقسم السياسة الجنائية، وقسم العفو والإفراج المقيد، وقسم يسمى «المرصد الوطني للإجرام»، ثم قسم تدبير آليات التعاون الدولي في الميدان الجنائي[1979]. أي أن إحداث المرصد وإن لم يرد كمؤسسة مستقلة في مادة خاصة به، فإنه تم إدراجه كقسم داخل مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة ضمن الهيكلة التنظيمية لوزارة العدل.

وقد جاء قرار وزير العدل 1501.22 المحدد لاختصاصات المرصد[1980]، والصادر بتاريخ 19 أكتوبر 2022، كنص تنظيمي مكمل للمرسوم رقم 2.22.400، بل ويمكن اعتباره الإطار التنظيمي الدقيق الذي عمل على تفعيل مقتضيات المرسوم، حيث انتقل إحداث المرصد الوطني للإجرام من مجرد إدراج هيكلي إلى تحديد عملي لاختصاصاته ووظائفه داخل مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للمرصد الوطني للإجرام

1976 أنظر المادة 51-3 من قانون المسطرة الجنائية وفق التعديل الأخير قانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية،

1977 جريدة المغرب الان، التكريس التشريعي للمرصد الوطني للإجرام في قانون المسطرة الجنائية الجديد يضع المغرب ضمن الدول التي تتبنى أفضل الممارسات في مجال الحكامة الجنائية، على الرابط:: https://alaan.ma/?p=74020 تاريخ الاطلاع 2026/05/05 الساعة 20: 00

1978 المرسوم رقم 2.22.400 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 المتعلق بتنظيم وزارة العدل.

1979 أنظر المرسوم رقم 2.22.400 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 المتعلق بتنظيم وزارة العدل، مرجع سابق.

1980 قرار وزير العدل رقم 1501.22 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 الذي حدد اختصاصاته وتنظيمه داخل الوزارة، مرجع سابق.

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

يتكون المرصد الوطني للإجرام بالمغرب من وحدات مهنية ووحدات داعمة، ما يجعله يتسم بطابع متعدد المستويات، والذي يجمع ما بين التوجيه الاستراتيجي والتأطير العلمي والتدبير التقني. وهي وحداث تعمل بشكل متكامل لتحقيق أهداف المرصد في رصد وتحليل ومكافحة الظاهرة الإجرامية، في أفق إنتاج المعرفة الجنائية ودعم السياسات العمومية المبنية على الأدلة، كما أكدت على ذلك مقتضيات المرسوم رقم 2.22.400 المتعلق بتنظيم وزارة العدل، الذي أرسى الإطار العام للبنية الإدارية التي يندرج ضمنها المرصد الوطني للإجرام[1981]، مع تركه هامشا للتفصيل على مستوى التنظيم الداخلي.

فبالنسبة للوحدات المهنية فهي تضم كل من مصلحة رصد الجريمة، ومصلحة دراسة وتحليل الظاهرة الإجرامية، ثم مصلحة الوقاية من الجريمة التي تعمل على رصد الجريمة ودراسة وتحليل ووقاية. أما فيما يتعلق بالوحدات الداعمة فهي تضم كل من مصلحة السجل العدلي الوطني، ومصلحة تبادل السجل العدلي الدولي، ثم مصلحة التوثيق التي تضم السجل العدلي الوطني، والتبادل الدولي، ثم التوثيق. ويعكس هذا التقسيم نوعا من التخصص الوظيفي، إذا تعنى الوحدات المهنية بالمهام الجوهرية للمرصد، من قبيل جمع المعطيات الإجرامية من المصادر الأمنية والقضائية، ومعالجتها إحصائيا، مع العمل على إنجاز الدراسات والأبحاث وتحليل الظواهر الإجرامية، إضافة إلى إنتاج المؤشرات وإصدار التقارير الدورية التي تشكل أساس دعم القرار العمومي في المجال الجنائي. بينما تسهم الوحدات الداعمة في ضمان السير العادي للمرصد، عبر التدبير الإداري والمالي، والموارد البشرية، ونظم المعلومات، والتوثيق والتواصل، وذلك من أجل تهيئة وتيسير الشروط اللوجيستيكية والتقنية لعمل الوحدات المهنية[1982].

المطلب الثاني: علاقات المرصد بباقي المتدخلين وآليات التنسيق المؤسساتي

إن طبيعة المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، باعتباره آلية مؤسساتية حديثة تسعى من خلالها الدولة لترسيخ حكامة أمنية وقضائية قائمة على المعرفة الدقيقة والبيانات الموثوقة، تفرض عليه الخضوع لبنية علائقية تحكم اشتغاله حتى يمكنه الاضطلاع بوظائفه في الرصد والتحليل واستشراف الظاهرة الإجرامية. إذ لا يمكنه الاشتغال بمعزل عن محيطه المؤسساتي وعن باقي المتدخلين في مجال تفعيل وتنزيل السياسة الجنائية، سواء تعلق الامر بمتدخلين أمنيين أو قضائيين أو فاعلين تقنيين. كما أن الظاهرة الإجرامية، وبالنظر لتعقدها وتعدد أبعادها، تفرض ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية تتجاوز العمل القطاعي الضيق والمحدود نحو بناء شبكة مؤسساتية وعلائقية مبنية على تبادل المعلومات والخبرات والدعم التقني والتكنولوجي[1983].

وفي هذا السياق، فإن الحديث عن علاقات المرصد بباقي المتدخلين وآليات التنسيق المؤسساتي يتطلب الوقوف على طبيعة علاقاته بمختلف المتدخلين، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات الأمنية والقضائية أو بالبنيات الداعمة على المستوى التقني والتكنولوجي، بما يعكس منطق التكامل الوظيفي وتبادل المعطيات (الفقرة الأولى). كما يتطلب التطرق لآليات التنسيق المؤسساتي التي يعتمدها المرصد من أجل ضمان الانسجام بين مختلف تدخلات هذه الأطراف، وعلى رأسها اللجان العلمية والتقنية التي تشكل إطارات للتفكير المشترك وصياغة التوجهات الاستراتيجية وتقوية المقاربة المبنية على الأدلة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: علاقات المرصد الوطني للإجرام بباقي المتدخلين

تتسم علاقات المرصد الوطني للإجرام بالمغرب بباقي المتدخلين بأهمية خاصة بالنظر لما لهذه العلاقات من دور مهم في ضمان فعالية ونجاعة أدواره في رصد وتحليل واستشراف الظواهر الإجرامية. إذا لا يمكن للمرصد أن يشتغل بمعزل عن باقي الفاعلين والمتدخلين في مجال العدالة والامن، فهو يشكل حلقة الوصل بينهم، أي أنه يسهم في التنسيق ما بين السلطات القضائية والأمنية والإدارية، ثم يعمل على تجميع المعطيات الدقيقة والمعلومات المتعلقة بالجريمة وتطوراتها ثم يتقاسمها مع هذه السلطات، هذه الأخيرة التي

1981 أنظر المادة 7 من المرسوم رقم 2.22.400 الصادر في 21 من ربيع الأول 1444 (18 أكتوبر 2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل، الجريدة الرسمية عدد 7143 بتاريخ 19 ربيع الآخر 1444 (14 نوفمبر 2022)، ص 7436

1982 أنظر هيكلة المرصد الوطني للإجرام على المغرب على موقعه الرسمي على الرابط: https://onc.justice/gov/ma/ar تاريخ الاطلاع 2026/06/05 الساعة 21:00

1983 المرصد الوطني للإجرام، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق أشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي 15 و16 نونبر 2024، الرباط، ص 13، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع 2026/05/29 الساعة 17: 50

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

تقوم هي الأخرى بدورها تجاهه، عبر تقديم الدعم التقني والتكنولوجي الكفيل بتيسير عمله ومهامه. وبالتالي فإن دراسة علاقات المرصد بباقي المتدخلين تبرز الطابع التشاركي والتعاوني والتقني الذي يؤطر عمله، سواء من خلال التعاون المؤسساتي مع السلطات المختصة (أولا) أو عبر الاستفادة من الدعم التقني والتكنولوجي اللازم لتحقيق أهدافه (ثانيا).

اولا: التعاون مع السلطات المختصة

من المعلوم أن المرصد الوطني للإجرام لا يمكنه أن يشتغل إلا في ظل علاقات التعاون التي تجمعه مع السلطات المختصة، وتحديدا السلطات القضائية والسلطات الأمنية، ثم باقي السلطات الإدارية الأخرى خصوصا منها المتدخلة في مجال إعداد وتنزيل السياسة الجنائية. وقد عمل القانون المؤطر للمرصد على تأكيد علاقات التعاون هذه، سيما قانون المسطرة الجنائية الذي نص على أنه يتولى "جمع ومعالجة الإحصاءات الجنائية ودراسة وتحليل الظواهر الإجرامية"، مع إمكانية "طلب المعطيات والمعلومات اللازمة من السلطات القضائية والأمنية والإدارية، دون المساس بسرية البحث والتحقيق"[1984]. ما يعني بشكل ضمني أن المرصد يلعب دورا تنسيقيا ما بين بين منتجي ومصدري المعطيات، من جهة أولى، وعلى رأسهم الشرطة القضائية وجهاز النيابة العمة، وكذا الإدارات العمومية، وبين صناع القرار العمومي، من جهة ثانية. وذلك من أجل تطوير قواعد بيانات موحدة وتعزيز النجاعة والفعالية في تتبع الظاهرة الإجرامية ومحاصرتها.

ويتم التعاون بين المرصد الوطني للإجرام وباقي المتدخلين غالبا من خلال بعض الاتفاقيات المؤسساتية، كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية التعاون مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، والتي يتمثل محلها في تبادل المعلومات، وفي التأسيس لقاعدة بيانات موحدة ووضع مؤشرات مشتركة لدعم اتخاذ القرار[1985]. وكذا الاتفاقيات التي تم عقدها مع الجامعات المغربية خلال الملتقى الذي نظمه المركز حول "دور البحث العلمي في تحليل الظواهر الإجرامية وتعزيز السياسات الجنائية[1986]، بالإضافة إلى اتفاقية الشراكة بين المندوبية السامية للتخطيط والمرصد الوطني للإجرام بغية تطوير نهج علمي متكامل في مجال الإحصائيات الجنائية، من خلال التوحيد المنهجي للإحصائيات الجنائية الوطنية وفقا للمعايير الدولية، باستخدام الخبرات المتكاملة للمندوبية السامية للتخطيط في المنهجيات الإحصائية والمرصد الوطني للإجرام في التحليل الجنائي، وتطوير الدراسات الاستقصائية حول الإيذاء المطابقة للمعايير الدولية لحل إشكالية **"الرقم المظلم" للجريمة**[1987]، مع الإنجاز التشاركي للبروتوكولات والنشر المشترك للنتائج، وإنشاء نظام معلومات متكامل مع دمج الإحصائيات الجنائية في النظام الإحصائي الوطني وتطوير لوحات قيادة مشتركة بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، وإنجاز دراسات متخصصة حول الظواهر الإجرامية من خلال البحوث الموضوعاتية والتحليلات الترابية وتقييمات الأثر وفق برمجة متفق عليها وغيرها من الأهداف ذات الصلة[1988].

وبالتالي فإن ثمة تعاون واضح وإلزامي ما بين المرصد وبين السلطات المختصة، والذي يروم، من جانب أول، تبادل المعطيات وتحليلها، ومن جانب اخر، العمل على دعم السياسات العمومية في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها، بما يعزز حكامة المنظومة الجنائية ويكرس مقاربة قائمة على الأدلة العلمية.

ثانيا: الدعم التقني والتكنولوجي المقدم من قبل المرصد الوطني للإجرام

1984 أنظر المادة 51-3 من قانون المسطرة الجنائية وفق التعديل الأخير قانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية،

1985 وزارة العدل المغربية، تطوير قاعدة بيانات موحدة للمعطيات والبيانات الإحصائية القضائية والإدارية الخاصة بحوادث السير، وتطوير مؤشرات ولوحات قيادة خاصة حول السلامة الطرقية بالمغرب، على الرابط المختصر: https://sl1nk.com/rv2m1ic تاريخ الاطلاع11/04/2026 الساعة 15: 17.

1986 المرصد الوطني للإجرام، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق أشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي 15 و16 نونبر 2024، الرباط، ص 15.

1987 وهي الإشكالية المرتبطة بالفرق بين الجرائم التي حدثت فعلا وبين الجرائم التي تصل رسميا إلى علم السلطات، وهي إشكالية غالبا ما تعود لعدم التبليغ أحيانا أو لعدم التسجيل أو حتى لعدم اكتشاف بعض الجرائم لأنه يتم السكوت عنها.

1988 أنظر اتفاقية الشراكة بين المندوبية السامية للتخطيط والمرصد الوطني للإجرام على الرابط المختصر: https://sl1nk.com/cul656i تاريخ الاطلاع 24 ابريل 2026 الساعة 18: 40.

يعمل المرصد الوطني للإجرام على تقديم الدعم التقني والتكنولوجي لمجموعة من القطاعات الحكومية، خصوصا ما يتعلق بتجميع ومعالجة وتحليل المعطيات الجنائية، وبالتالي فهو يقوم بإرساء قواعد بيانات موحدة، وتطوير نظم معلوماتية مشتركة، وتمكين الفاعلين العموميين من أدوات رقمية لتحليل المؤشرات الإجرامية واستثمارها في بلورة السياسات العمومية، كما أن تحليله للظواهر الإجرامية يمكنه من اقتراح آليات للوقاية منها، بل ويعمل أيضا على وضع قواعد بيانات وبرمجيات ملائمة للمعطيات الإحصائية التي تحتاجها هذه القطاعات الحكومية[1989]، وهو ما يجعل توظيفه واستعماله للتقنيات الحديثة في تحليل البيانات ونظم المعلومات الجغرافية يسهم بشكل كبير في رصد التفاوتات المجالية للجريمة وتوجيه التدخلات العمومية بشكل أدق.

ولابد من الإشارة للدعم التقني والتكنولوجي الذي يقدمه المرصد الوطني لباقي المراصد الجهوية الأخرى[1990]، كما هو الشأن بالنسبة للمرصد الجهوي للإجرام بفاس[1991]، إذا لا يمكن لهذه المراصد الجهوية أن تبرز فعاليتها في دراسة الظواهر الإجرامية بمعزل عما يقدمه لها المركز الوطني من دعم. وبالتالي فإن الدعم التقني والتكنولوجي الذي يوفره المرصد يتجاوز البعد الأداتي، ليكتسي بعدا استراتيجيا يهدف إلى تعزيز التنسيق المؤسساتي، وتحسين جودة المعلومة الجنائية، وتكريس نموذج حكامة قائم على الرقمنة وتبادل المعطيات، بما ينسجم مع ورش التحول الرقمي للإدارة العمومية بالمغرب.

الفقرة الثانية: آليات التنسيق المؤسساتي للمرصد الوطني للإجرام

إن انسجام تدخلات المرصد الوطني للإجرام بالمغرب ودعم نجاعته وتعزيزها في إنتاج المعرفة الجنائية وتقديم الدعم لصناع القرار العمومي في مجال العدالة الجنائية يقتضي، على مستوى بنيته الداخلية، إرساء آليات فعالة للتنسيق المؤسساتي. فطبيعة الظواهر الاجتماعية وتعقدها يستوجب إعداد إطار تنسيقي متكامل لضمان التعاون الفعال والمقاربة التشاركية بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين، وذلك من أجل ضمان التكامل بين البعد العلمي والتحليل التقني والمعالجة الموضوعاتية للقضايا ذات الصلة.

لهذا فإن التنسيق المؤسساتي للمرصد الوطني للإجرام يقوم على بنية تنظيمية تتشكل من لجان متعددة الأدوار، بما فيها اللجنة العلمية، واللجنة التقنية، وكذا اللجان الموضوعاتية، وكلها تصب في اتجاه واحد هو تبادل الخبرات وتوحيد الرؤى بما يخدم أهداف المرصد ويعزز فعاليته وأداءه.

اولا: اللجنة العلمية Comité Scientifique

تعتبر اللجنة العلمية على رأس آليات التنسيق المؤسساتي للمرصد الوطني للإجرام بالمغرب، وهي تضطلع بدور مهم جدا، إذ تعمل على تأطير عمل المرصد على المستويين المعرفي والمنهجي[1992]، سيما وأن الظواهر الإجرامية هي من الظواهر المعقدة والمتعددة الأبعاد. لهذا تلعب اللجنة العلمية دورا مهما في توجيه البحث العلمي داخل المرصد، من خلال اقتراح محاور الدراسات ذات الأولوية، وإبداء الرأي بشأن المناهج والأدوات المعتمدة في جمع وتحليل المعطيات، فضلا عن تقييم جودة الإنتاجات العلمية الصادرة عنه وتدقيقها، خصوصا مشاريع التقارير الإحصائية الدورية والسنوية المنجزة في إطار المرصد بناء على المعطيات الإحصائية التي يتم تجميعها وتحليلها[1993].

1989 أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني للإجرام بالمغرب، على الرابط: https://l1nq.com/cycwyk1 تاريخ الاطلاع: 21/04/2026 الساعة 12:30

1990 لا زالت المراصد الجهوية للإجرام بالمغرب قيد التأسيس بالنظر لحداثة مؤسسة المرصد الوطني للإجرام بالمغرب.

1991 أنظر: المرصد الوطني للإجرام يساهم في إطلاق السلسلة الأولى من "خميس التوعية" في إطار الشراكة مع المرصد الجهوي للإجرام التابع لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، على الرابط:

1992 مرسوم رقم 2.22.400 الصادر في 8 يونيو 2022 بإحداث وتنظيم المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، الجريدة الرسمية عدد 7099، 20 يونيو 2022.

1993 أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني للإجرام على الرابط المختصر: https://l1nq.com/cycwyk1، تاريخ الاطلاع: 21/04/2026 الساعة 12:30

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

وبالنظر لخصوصية اللجنة العلمية، وبحكم ارتباطها وتركيزها على الجوانب البحثية والعلمية[1994]، فإنها تتكون من خبراء وأساتذة جامعيين ومتخصصين في مجالات متعددة، وخصوصا المجال الجنائي، كالقانون الجنائي، وعلم الإجرام، والمجال السوسيولوجي كعلم اجتماع الجريمة، والمجال الإحصائي وغيرها من المجالات الأخرى ذات الصلة. إذ أن تحليل الظواهر الإجرامية من طرف اللجنة العلمية يتطلب اعتماد مقاربة بينية توظف مختلف التخصصات، مع المزج ما بين الإطار النظري والإمبريقي[1995]. أما فيما يتعلق بالدورية والاجتماعات، فهي تجتمع بشكل دوري (كل ثلاثة أشهر) و/أو عند الاقتضاء[1996].

ثانيا: اللجنة التقنية Comité Technique

تعد اللجنة التقنية هي الأخرى من الآليات الأساسية المرتبطة ببنية التنسيق المؤسساتي للمرصد الوطني للإجرام بالمغرب، فهي آلية عملياتية وتقنية، وكذا تنسيقية، إذا تعمل على التنسيق والتوليف ما بين مختلف الفاعلين من القطاعات والمؤسسات ذات الصلة بإنفاذ القانون والسياسة الجنائية والتي تتوفر لديها معطيات إحصائية خاصة بالجريمة[1997]. الأمر الذي يجعلها تضطلع بدور ذي طبيعة إجرائية، وبالتالي يضعها في موقع تكميلي وتكاملي للدور الذي تلعبه اللجنة العلمية، وذلك عبر تحويل التوجهات المنهجية إلى أدوات تقنية قابلة للتطبيق والتنزيل.

ومن حيث تشكيلها ودوريتها واجتماعاتها، فهي تضم من بين مكوناتها مجموعة من الأطر المتخصصة في المجال الإحصائي ومجال تحليل البيانات والنظم المعلوماتية، وبالتالي يقوم كل قطاع ومؤسسة معينة بتعيين ممثل لها من المختصين في مجال الإحصاء، وتضطلع بتدبير منسق لقواعد البيانات والبرمجيات التدبيرية. كما أنها تجتمع بشكل دوري، أي خلال كل ثلاثة أشهر، غير أن هذا لا يمنعها من الدعوة إلى عقد اجتماعات أو لقاءات استثنائية عند الاقتضاء[1998].

ثالثا: اللجان الموضوعاتية Comités Thématiques

إن اللجان الموضوعاتية هي الآلية الثالثة من آليات التنسيق المؤسساتي على مستوى المرصد الوطني للجريمة بالمغرب إلى جانب كل من اللجنة العلمية والتقنية، ولو أن أهم ما يميزها عن هاتين اللجنتين الأخيرتين أنها لجان غير دائمة، كما أن ما يحدد تركيبتها هو الدراسة الموضوعاتية التي يتم الاشتغال عليها، وبالتالي فإن صلاحيتها تنتهي بنشر الدراسة الموضوعاتية المعنية[1999]. فهذه اللجان تشتغل على قضايا ومحاور محددة وذات طبيعة خاصة في السياسة الجنائية، وبمجرد إنهاء دراستها تنتهي مهمتها وصلاحياتها.

ولعل ما يجعل هذه اللجان الموضوعاتية أكثر تفردا أنها توكل إليها مهام إعداد دراسات يكون الهدف منها غالبا تعميق البحث وتدقيقه، أي أنها تكلف بمجال محدد أو بإشكالية معينة أو بمحور اشتغال دقيق. وبحكم الطبيعة المعقدة للمواضيع ذات الصلة بالجريمة وبالسياسة الجنائية فإن اللجان الموضوعاتية تتسم بالتخصص والخبرة الدقيقة والتحليل المعمق. وهو ما يمكن من توفير دراسات دقيقة حول مجموعة من الظواهر الإجرامية، وحول مجالات متعددة، كالجرائم الاقتصادية، أو الجرائم الإلكترونية، أو الجريمة المنظمة أو غيرها من المواضيع الأخرى.

وفيما يتعلق بتركيبة اللجان الموضوعاتية، فإن كل لجنة تضم أطرا وباحثين وأكاديميين ومتخصصين في الموضوع الذي أوكل إليها، فاللجنة التي قد تكلف بدراسة تهم الجرائم الاقتصادية على سبيل المثال لابد أن تضم خبراء وأكاديميين وباحثين اقتصاديين وممثلي

1994 المرصد الوطني للإجرام، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق أشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي 15 و16 نونبر 2024، الرباط، ص 17.

1995 تبرز أهمية الإطار الإمبريقي من خلال البحث الميداني الذي يمكن من جمع المعطيات الواقعية وتحليل الوقائع الإجرامية كما تحدث في الواقع من خلال ما يوفره الميدان من معطيات إحصائية ما يمكن من قياس الظاهرة الإجرامية ومقارنتها على المستوى الزمني والمجالي.

1996 أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني للإجرام على الرابط المختصر: https://l1nq.com/cycwyk1، تاريخ الاطلاع: 27/04/2026 الساعة 45: 15

1997 أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني للإجرام على الرابط المختصر: https://l1nq.com/cycwyk1، تاريخ الاطلاع: 29/04/2026 الساعة 20: 18

1998 المرصد الوطني للإجرام، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق أشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي 15 و16 نونبر 2024، الرباط، ص 17.

1999 أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني للإجرام على الرابط المختصر: https://l1nq.com/cycwyk1، تاريخ الاطلاع: 21/04/2026 الساعة 30: 12

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

القطاعات ذات الصلة، ما يعني أن موضوع دراسة اللجنة هو ما يفرض نوع الأطر التي يجب الاستعانة بها وبخبراتها ومعارفها من أجل إنجاز الدراسة بمواصفات علمية دقيقة تستجيب للضوابط العلمية والمنهجية.

المبحث الثاني: أدواروومهام المرصد الوطني للإجرام وحدود فعاليته في توجيه السياسة الجنائية

يمكن اعتبار مجيء المرصد الوطني للإجرام بمثابة ترجمة للتحولات التي عرفتها وتعرفها السياسة الجنائية بالمغرب، فهذه الآلية المؤسساتية تشكل أهم المداخل التي ستسهم في إنتاج المعرفة العلمية المرتبطة بالظواهر الجنائية، وذلك عبر تجميع البيانات والمعطيات، والعمل على تحليلها، واستشراف اتجاهذها، في أفق تقديم الدعم اللازم لمتخذي القرار العمومي في بعده الجنائي من أجل التصدي للجريمة وتبني المنطق الوقائي والاستباقي. وكذا من أجل التنسيق مع مختلف المتدخلين في مجال السياسة الجنائية.

وفي هذا السياق، فقد انيط بالمرصد مجموعة من الأدوار الدقيقة والحساسة، والتي تتمثل أهمها في توفير المؤشرات الدقيقة حول الجريمة، أي إنتاج معرفة إحصائية وتحليلية حول الجريمة، واقتراح الآليات التدخلية والوقاية، مع العمل على ضمان التنسيق ما بين مختلف المتدخلين من أجهزة أمنية وقضائية وإدارية وأكاديمية، بما قد يضمن إعادة بناء سياسة جنائية ذات ركائز حديثة ومعاصرة أيضا متجاوزة بذلك المقاربة العقابية نحو مقاربة وقائية واستباقية سيما أمام بروز أنواع جديدة من الجرائم ناهيك عن تفشي ظاهرة الجرائم العابرة للحدود، ولو أن هذه الأدوار، وبالنظر لتعقيدها وأهميتها البالغة، لا تخلو من إكراهات وتحديات قد تحد من فعاليتها، وذلك على مجموعات من المستويات، سواء على مستوى الولوج إلى المعطيات والمعلومات، أو على مستوى التنسيق المؤسساتي نفسه، بل وحتى على مستوى تأثير مخرجات المرصد على صناعة القرار الجنائي، والتي غالبا ما تكون في شكل توصيات مفتقدة لخاصة الإلزامية.

لهذا، فإن هذا المبحث سنعمل من خلاله، وتحديدا من خلال مطلبه الأول، على تبيان الوظائف المناطة بالمرصد، سواء تعلق الامر بوظيفة الرصد والتحليل أو بتلك المرتبطة بالاستشارة والتوجيه، وكذا إسهاماته في السياسة الجنائية (المطلب الأول)، على أن نتطرق في مطلبه الثاني إلى حدود عمل هذا المرصد وآفاق تطويره (المطلب الثاني).

المطلب الأول: وظائف المرصد وإسهاماته في السياسة الجنائية

بالعودة لمختلف الوثائق المتعلقة بالمرصد الوطني للإجرام بالمغرب، سواء منها الوثائق القانونية أو التقنية، يتبين أنها قد أوكلت لهذا المرصد مهمة جوهرية وهي رصد الظاهرة الإجرامية، إن من خلال تجميع المعطيات الإحصائية المتعلقة بها، وذلك عبر التعاون والتنسيق مع باقي الجهات القضائية والأمنية والإدارية، أو من خلال إعداد قائمة بيانات خاصة بالمعطيات الإحصائية والبرامج الخاصة بمعالجتها، ووضع مؤشرات اتجاهات الجريمة، أو عبر القيام بأبحاث ودراسات علمية تحليلية لهذه الظاهرة من أجل المساهمة في التخطيط الجنائي وكذا تقديم مقترحات في مجال وضع الخطط الاستراتيجية لمكافحة الجريمة والوقاية منها[2000].

وبالتالي فإن الوظائف المسطر تحقيقها بالنسبة للمرصد الوطني للإجرام بالمغرب، والمرتبطة بمقاربة الظواهر الإجرامية، هي في الوقت نفسه وظائف رصدية وتحليلية وهي الوظيفة المركزية (الفقرة الأولى)، ثم وظائف توجيهية واستشارية والتي تعد بمثابة وظيفة تابعة للوظيفة المركزية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الوظيفة الرصدية والتحليلية

إن الوظيفة الرصدية والتحليلية هي من صميم الأدوار الاستراتيجية التي يضطلع بها المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، إذ يمكنه الرصد من جمع المعطيات الإحصائية لتتبع الظاهرة الإجرامية باعتبار هذا الأمر بمثابة الخطوة الأولى في مسار دراسة الظواهر الإجرامية (أولا)، كما أن الوظيفة التحليلية هي التي تمكن من تحويل هذه المعطيات المجمعة والمرصودة إلى بيانات، ثم العمل بعد ذلك على تحليلها واستثمارها في أفق فهم أنماط الجريمة وترددها واتجاهذها الزمكانية (ثانيا).

2000 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدة 20 سنة (2002-2022)، ص 6، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/05/22 الساعة 17:50

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

أولا: جمع المعطيات الإحصائية وتتبع الظاهرة الإجرامية.

يعد جمع المعطيات الإحصائية وتتبع الظواهر الإجرامية هو جوهر اشتغال المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، إذ أن أي عملية رصد إلا وتستوجب جمع المعطيات. وبالنظر لطبيعة المرصد فهو يستهدف مختلف المعطيات الكمية والكيفية ذات الصلة بالظواهر الإجرامية، والتي يتتبعها ويستحضرها من المصادر المؤسساتية التي تربطه بها علاقات تنسيق مؤسساتي، سواء تعلق الامر بوزارة العدل نفسها، والتي يشكل المرصد جزءا من هيكلتها، أو رئاسة النيابة العامة، أو المديرية العامة للأمن الوطني أو جهاز الدرك الملكي أو المؤسسة السجنية أو باقي المؤسسات الأخرى ذات الصلة بالمرصد[2001].

وفي هذا السياق، فإن الوظيفة الرصدية هي وظيفة سابقة على الوظيفة التحليلية، إذ أن الوظيفة الرصدية تنبني فقط على توفير وتجميع المعطيات والعمل على تصنيفها ومعالجتها رقميا، وهي المهمة التي شرع فيها المرصد منذ خروجه لحيز الوجود. إذا قام بتجميع ومعالجة البيانات والإحصائيات الأولية المتوفرة لعقود لدى مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة، وذلك من خلال الاشتغال على مختلف التقارير المنجزة والسجلات الممسوكة على مستوى المديرية نفسها. حيث تم العمل على تجميع وتوحيد البيانات الإحصائية، بدءا بالسجلات الورقية التي تم العمل على رقمنتها حتى تصبح قابلة للاستغلال بشكل أسرع وأنجع، مع توحيد وإعادة تبويب وتصنيف البيانات الإحصائية المتضمنة داخل السجلات الإلكترونية. ثم إعادة تصنيف مختلف هذه البيانات والمعطيات الإحصائية بشكل موحد واعتماد الترميز الموحد وفق خطورة الجرائم المرتكبة (جرائم، جنح ومخالفات)[2002].

ثانيا: تحليل البيانات واستثمارها في فهم أنماط الجريمة.

يتعدى دور المرصد الوطني للإجرام بالمغرب مجرد تجميع المعطيات الإحصائية القائم على تسجيل الأفعال الإجرامية ومعالجتها نحو تحليلها واستثمارها، أي العمل على تفسيرها بغية فهم أنماط الجرائم واتجاهذها على المستويين المكاني والزماني، وكذا تفكيكها وربطها بسياقاتها المختلفة، الاجتماعية منها والاقتصادية والمجالية، وكل ذلك من أجل محاولة فهم كيف تنتظم هذه الجرائم في أفق إنتاج معرفة علمية جنائية يمكن استغلالها وتوظيفها في توجيه وترشيد السياسة الجنائية بما يسمح باتخاذ التدابير الاستباقية للحد من الجرائم والوقاية منها.

ومن المعلوم أن التحليل الإحصائي للبيانات، باعتباره يهدف إلى مقارنة مختلف الظواهر الإجرامية واستنباط العلاقات التي تربط بينها وبين العوامل المؤثرة في نشأتها وانتشارها[2003]، يستند إلى أدوات علمية وتقنية قادرة على تفسير التحولات الدورية للجريمة، وكذا فهم وتفسير تمركزاتها المجالية، وهو ما يستدعي وجود خبراء ومتخصصين في مجالات معرفية متعددة، لها من الكفاءة والخبرة ما يسمح لها بفهم أنماط الجريمة، وبالتالي يسهم في رفع فعالية ونجاعة، بل وفي دقة التدخل العمومي الاستباقي. سواء تعلق الأمر بالتحليل المتعلق بالتحقيق الجنائي الذي يروم دراسة تطور أنماط الجرائم المتسلسلة العابرة للحدود، أو تحليل الجريمة التكتيكي الذي يهدف في الغالب ربط القضايا ببعضها البعض وتحديد الخصائص البارزة للأنماط والاتجاهات، أو تحليل الجريمة الاستراتيجي الذي يستند في الغالب للتحليل الكمي للبيانات المجمعة[2004].

وعموما فإن المرصد الوطني للإجرام بالمغرب يهدف من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالجريمة التي تمت معالجتها إلى تتبع تطورها واقتراح اليات ملائمة للوقاية والحد منها[2005]، وهو الهدف الذي تتقاطع فيه مختلف المراصد المكلفة برصد الجرائم، كما هو الشأن، مثالا لا حصرا، بالنسبة للمرصد الوطني للجنوح والاستجابة الجنائية بفرنسا (ONDRP) الذي يقوم هو الاخر بتحليل

2001 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدة 20 سنة (2002-2022)، ص 7، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/05/22 الساعة 20: 30

2002 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدة 20 سنة (2002-2022)، ص 8، مرجع سابق.

2003 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة في المغرب على مدى 20 سنة (2002-2022)، ص 3، على الرابط:

2004 أنظر: رسم خريطة الجريمة وتحليلها، منشور على الرابط المختصر: https://l1nq.com/4p496pn، تاريخ الاطلاع: 2026/05/12 الساعة 20: 30

2005 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدة 20 سنة (2002-2022)، ص 6، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/05/02 الساعة 11: 30

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

ونشر البيانات المتعلقة بالجرائم والجنح المسجلة من طرف مصالح الشرطة ووحدات الدرك الوطني في إطار الحد منها واتخاذ تدابير استباقية لمواجهتها2006. ما يجعل من هذه المراصد حلقة وصل بين إنتاج المعرفة العلمية ذات الصلة بالجريمة وبين التدخلات العمومية، بحيث يتم تحويل المعطيات إلى بيانات والعمل على تفسيرها بما يسمح باستشراف المخاطر ومحاولة احتوائها بشكل استباقي.

الفقرة الثانية: الوظيفة التوجيهية والاستشارية

إلى جانب وظيفتي رصد وتحليل الظواهر الإجرامية الموكلة للمرصد الوطني للإجرام بالمغرب، فإن هذا الأخير يلعب أيضا دورا استشاريا وتوجيهيا، وذلك عبر إعداده للدراسات والتقارير التي غالبا ما تصاحبها توصيات موجهة لصناع القرار العمومي في مجال السياسة الجنائية. فهو لا يكتفي بالدور الرصدي والوصفي الذي تنتج عنه معرفة إحصائية وتحليلية للظواهر الإجرامية، بل يسعى إلى لعب دور الفاعل والوسيط بين هذه المعرفة العلمية التي ينتجها وبين صناعة القرار العمومي عبر ما يقدمه من توجيهات واستشارات. وبالتالي فهو في الوقت نفسه يعد التقارير والدراسات المصحوبة بالتوصيات (أولا)، ثم يعمل على دعم اتخاذ القرار وتعزيز المقاربة المبنية على الأدلة (ثانيا).

أولا: إعداد التقارير والدراسات وتقديم التوصيات.

يشكل إعداد التقارير والدراسات الدورية المتعلقة بالظواهر الإجرامية وتطورها وتحليل اتجاهذها وأنماطها الوظيفة الأساسية للمرصد الوطني للإجرام بالمغرب، فهذه التقارير والدراسات هي بمثابة توثيق لما يقوم به من مهام وأدوار في دعم السياسة الجنائية الحديثة. فهو يقوم بتحويل المعطيات التي يقوم بتجميعها إلى بيانات ثم إلى معرفة تحليلية يمكن استثمارها في مجال السياسات العمومية الجنائية. وهو الأمر الذي أكد عليه المرصد بشكل عملي وإجرائي منذ خروجه إلى حيز الوجود. حيث عمل على إصدار مجموعة من الدراسات والتقارير، والتي من أهمها التقرير أو الدراسة المعنونة ب"معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدى 20 سنة (2002-2022)، ثم تلك المتعلقة ب "من البيانات إلى السياسات، واقع السجون في العالم والمغرب، الاتجاهات والتحديات والآفاق"، وكذا القراءة المقدمة حول " التقرير الصادر عن مكتب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية حول السياسة المعتمدة بشأن الجرائم الميسّرة عبر الفضاء السيبراني في إطار نظام روما الأساسي"، ثم الدراسة المتعلقة ب"جرائم القتل ضد النساء المبنية على النوع الاجتماعي خلال سنة 2023"، ناهيك عن الدراسة التي اعتبرها المرصد بمثابة دراسة استشرافية والمتعلقة ب" تقنين سن الرشد الرقمي، مدخل وقائي لحماية القاصرين في الفضاء السيبراني"، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات والقراءات التي قام بها المرصد، سيما من خلال وحدة اليقظة الاستراتيجية2007. وهي قراءات غالبا ما تهدف إلى "رصد وتحليل أحدث التقارير والدراسات والبحوث الدولية الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية والمنصات الإقليمية ومراكز البحث ذات الصلة بمجال مكافحة الجريمة والوقاية منها"2008.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسات والتقارير التي يقدمها المرصد المغربي للإجرام غالبا ما يتم تذييلها بتوصيات عملية موجهة للفاعلين والمتدخلين في مجال السياسة والعدالة الجنائية، كما هو الشأن بالنسبة للتوصيات المتعلقة بتقنين سن الرشد الرقمي كمدخل وقائي لحماية القاصرين في الفضاء السيبراني، حيث قدم المرصد جملة من التوصيات من قبيل الحظر الكامل لولوج الأطفال لمنصات التواصل الميتافيرس، والألعاب التفاعلية (أقل من 12 سنة)، والولوج المشروط والموافقة الأبوية (ما بين 12 و15 سنة)، أو كتلك التوصيات المتعلقة بمكافحة المخدرات، والتي أوصت بتشجيع مشاركة أوسع من خلال التعاونيات، وبتنفيذ حوافز

2006 المرصد الفرنسي للجريمة على الرابط: https://www.data.gouv.fr/organizations/observatoire-national-de-la-delinquance-et-des-reponses-penales-ondrp/datasets تاريخ الاطلاع: 2026/05/02 الساعة 13: 30

2007 للاطلاع على هذه الدراسات والتقارير والقراءات أنظر الموقع الرسمي للمرصد الوطني للإجرام بالمغرب على الرابط: https://onc.justice.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/05/18 الساعة 20: 30

2008 قراءات المرصد الوطني للإجرام، عدد خاص – يوليوز 2025، ص 3، منشور على الرابط: https://onc.justice.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/05/22 الساعة 20: 30

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

مستهدفة تحقق منافع اقتصادية ملموسة، مع دعم آلاف العائلات التي اعتمدت على هذا المحصول لأجيال(مزارعي القنب الهندي)، وتبسيط الإجراءات من خلال تسهيل الحصول على التراخيص اللازمة لزراعة القنب الهندي بشكل قانوني، واعتماد لوائح مرنة تتماشى مع الواقع المحلي للمزارعين، وتعزيز التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص2009.

ثانيا: دعم اتخاذ القراروتعزيز المقاربة المبنية على الأدلة.

يضطلع المرصد الوطني للإجرام إلى جانب وظائفه الرصدية والتحليلية والاستشارية كذلك بوظيفة دعم اتخاذ القرارات وتعزيز المقاربة المبنية على الأدلة، أي أنه يسهم بشكل مهم في دعم اتخاذ القرار العمومي في المجال الجنائي، حيث إن توفيره للمعطيات الدقيقة وتحويلها إلى بيانات معالجة وتأويلها بما يسمح بفهم اتجاهات الجريمة وأنماطها يسهم في توجيه التدخلات العمومية بناء على المقاربة المبنية على الأدلة، وهي المقاربة "التي تساعد صناع القرار على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات والبرامج والمشاريع من خلال وضع أفضل الأدلة البحثية المتاحة في صلب تطوير السياسات وتنفيذها"2010، وذلك في تجاوز للمقاربات التي تفتقد للجانب العلمي وتستند فقط للآراء والمعتقدات والانطباعات الخاصة.

فالمرصد إذن يعمل من خلال تزويد الأعضاء والشركاء من سلطات إنفاذ القانون وجميع المؤسسات ذات الصلة بمكافحة الجريمة والوقاية منها بأحدث التطورات والاتجاهات العالمية للجريمة، ثم بأدق المعطيات والبيانات المتعلقة بالجرائم واتجاهذها وأنماطها مع العمل على "تحليلها واستخراج المؤشرات الإحصائية ذات الدلالة العلمية والعملية في قياس حجم الجريمة، والكشف عن طبيعتها وأسبابها ودوافعها، وتحديد اتجاهات تغيرها ومساراتها وأنماطها، وتوضيح اثارها وانعكاساتها على الفرد والأسرة والمجتمع"2011، وذلك من أجل المساهمة في تعزيز القدرات التحليلية ودعم صنع القرار العمومي المبني على الأدلة العلمية2012، وكل ذلك في أفق مواجهة الجريمة ومعالجتها والوقاية منها أيضا.

وعموما، فإن المرصد الوطني للإجرام بالمغرب لا يمكن اعتباره مجرد الية تقنية تروم تجميع المعطيات الإحصائية ذات الصلة بالجريمة، بل هو من الفاعلين الأساسيين في مجال السياسة الجنائية بالمغرب، خصوصا مع التبني الرسمي للسياسة الجنائية الحديثة من طرف صناع القرار العمومي الجنائي. فقد أضحى يلعب وظائف متعددة، بدءا من رصد وتحليل المعطيات ومعالجتها، مرورا بتحليلها وتأويلها، وصولا إلى الوظيفة الاستشارية التي تساهم بشكل مباشر في توجيه السياسة الجنائية المستندة إلى المقاربة المبنية على الأدلة لفهم الظواهر الإجرامية، والقائمة على المعرفة العلمية الدقيقة والمنهجية، وذلك عبر تقديمه لتوصيات موجهة لمختلف المتدخلين في بلورة وصياغة هذه السياسة. ولو أن وظائفه هذه، وبالرغم من أهميتها ومحوريتها، لا تحول دون حضور بعض الإكراهات التي قد تحد نسبيا من فعاليته ونجاعته، بل وقدرته على التأثير المباشر في صناعة القرار العمومي الجنائي، سيما ما يتعلق بالإمكانيات المؤسساتية المرصودة له، أو ما يخص التنسيق وتبادل المعطيات وحدوده، أو حتى على مستوى الأخذ بتوصياته ومدى إلزاميتها وتفعيلها على مستوى المؤسسات العمومية.

المطلب الثاني: حدود عمل المرصد و آفاق تطويره

إذا كان المرصد الوطني لإجرام بالمغرب يعد من بين أهم الآليات المؤسساتية، والتي تراهن عليها الدولة من أجل دعم السياسة الجنائية الحديثة المبنية على الأدلة والمستندة إلى الحكامة الأمنية وعلى المعرفة العلمية والإحصاء الجنائي في أفق فهم وتفسير الظواهر الإجرامية واتجاهذها وأنماطها، فإن فعاليتها ونجاعتها تظل رهينة مدى قدرتها على تحدي مجموعة من الإكراهات، سواء

2009 أنظر: قراءات المرصد الوطني للإجرام، عدد خاص – يوليوز 2025، ص 43، منشور على الرابط: https://onc.justice.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/05/22 الساعة 20 :30

2010 What Works? Evidence Based Policy and Practice in Public Services. Huw T.O. Davies, Sandra M. Nutley and Peter C. Smith (Eds.), sur le lien: https://scholarworks.wmich.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2887&context=jssw consulté le 20/06/2026 à 18 :00

2011 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق اشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي، 15 و16 نونبر 2024، الرباط، ص 6، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/06/12 الساعة 13 :30

2012 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، قراءات المرصد الوطني للإجرام، قراءة في التقرير العالمي حول المخدرات، يوليوز 2025، ص 3، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2026/06/21 الساعة 17 :50

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793
Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

المؤسساتية منها أو البنيوية أو حتى التقنية. سيما وأن الظواهر الإجرامية قد أضحت أكثر تعقيدا وأصبحت تتداخل على مستواها مجموعة من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والمجالية أيضا، وهو ما يتطلب توافر مجموعة من الاشتراطات فيما يتعلق بالتنسيق المؤسساتي، والتحيين الدائم للمعطيات، وتجديد المناهج البحثية وغيرها من الاشتراطات الكفيلة بإنتاج معرفة علمية جنائية قادرة على دعم القرار العمومي الجنائي.

لهذا فإن هذا المطلب سيتم تخصيصه للحديث عن كل من حدود عمل المرصد الوطني للإجرام بالمغرب وما قد تواجهه من إكراهات قد تقيده وتحد من فعاليته، وكذا الآفاق الممكنة من أجل تطويره وتعزيز الأدوار المناطة به من قبيل رصد وتحليل المعطيات الجنائية ثم الاستشراف الأمني، وذلك من خلال فقرتين، الأولى نتطرق فيها لإكراهات وحدود فعالية أدوار المرصد الوطني للإجرام بالمغرب وسؤال تفعيل توصياته (الفقرة الأولى)، والثانية نعرج فيها على اقاق تطويره سواء فيما يخص نظم المعلومات وتعزيز الرقمية أو تقوية التنسيق المؤسساتي والانفتاح على البحث العلمي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: إكراهات وحدود الفعالية

قد تعترض المرصد الوطني للإجرام بالمغرب جملة من الإكراهات، والتي قد تحد من فعاليته، خصوصا تلك المتعلقة بكل من صعوبات الولوج إلى المعطيات ومحدودية البيانات الإحصائية الوطنية، وضعف التنسيق المؤسساتي. كما أن محدودية تفعيل التوصيات وتحديات النجاعة هي الأخرى تزيد من حدة هذه الإكراهات. لهذا سيتم التطرق في هذه الفقرة الأولى لكل من محدودية البيانات وتحيينها مع صعوبات الولوج إلى المعطيات وضعف التنسيق المؤسساتي **(أولا)**، **ثم محدودية تفعيل التوصيات وتحديات النجاعة (ثانيا)**.

أولا: محدودية البيانات وتحيينها مع صعوبات الولوج إلى المعطيات وضعف التنسيق المؤسساتي.

منذ بداياته الأولى سيؤكد المرصد الوطني للإجرام بالمغرب عن إشكالية الولوج إلى المعطيات، وكذا ضعف البيانات وعدم تحيينها، حيث ستواجهه ولأكثر من مرة، وهو بصدد قيامه بدراسات أو بقراءات في بعض الدراسات والتقارير الدولية ذات الصلة بالجريمة والظواهر الإجرامية، صعوبات تتعلق بمحدودية البيانات الإحصائية الوطنية الشاملة والمحينة. وتعد الدراسة التي قام بها المرصد حول "العوالم الافتراضية ورهان حماية القاصرين بالمغرب" من بين الدراسات التي واجه خلالها إشكالية محدودية البيانات وعدم تحيينها، حيث أكد المرصد على محدودية البيانات الإحصائية الوطنية الشاملة والمحينة حول استخدام الميتافيرس بين القاصرين بالمغرب"2013، وهو ما جعله يلجأ للاعتماد على مؤشرات غير مباشرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE)، وإلى منصة E-Blagh للمديرية العامة للأمن الوطني، والمندوبية السامية للتخطيط (HCP)، بل واضطر للقيام بإسقاطات ودمج بيانات من مصادر مختلفة لفعاليات المجتمع المدني وبعض المنصات المتخصصة وطنيا ودوليا. بل إن المرصد قد أضطر إلى الاستناد إلى بيانات دولية (عمليات اليوروبول والإنتربول، FBI Restore Justice ، دراسات علم الأعصاب) مع تطبيقها بحذر على السياق المغربي من أجل إنجاز دراسته2014.

كما يثار مشكل اعتماد المؤشرات الإحصائية التقليدية، كما أكد على ذلك المرصد نفسه وهو بصدد تقديم قراءته في دراسة جرائم القتل ضد النساء المبنية على النوع الاجتماعي خلال سنة 2023، حيث أكد على أن "الإطار الإحصائي المشترك المعتمد من قبل لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة في مارس 2022، لتصنيف وقياس جرائم القتل المرتبطة بالنوع الاجتماعي ضد النساء والفتيات، لا يركز فقط على مؤشرات الإحصاء التقليدية وإنما يمتد ليشمل مؤشرات نوعية تمكن من تحليل العلاقات والأنماط

2013 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، العوالم الافتراضية ورهان حماية القاصرين بالمغرب، ص 15، https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع 2026/06/22 الساعة 18: 30

2014 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، العوالم الافتراضية ورهان حماية القاصرين بالمغرب، ص 16، https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع: 2026/06/18 الساعة 16: 30

جامعة الحسن الأول سطات
كلية العلوم القانونية و السياسية
مختبر البحث قانون الأعمال

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026

ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

والدوافع...وهو المعطى الذي يعوز الإحصائيات الوطنية لحدود الآن بسبب القصور في تحديد المؤشرات التي قد تسمح بتحليل العلاقات والأنماط والدوافع في إطار جرائم القتل النسوي"2015.

كما تجدر الإشارة إلى أن صعوبات الولوج للمعطيات وضعف توفر البيانات ليس تحديا في وجه المرصد الوطني للإجرام بالمغرب فقط، بل هو تحد يمتد أيضا حتى باقي المراصد في دول أخرى، وهو الأمر الذي تم تأكيده من طرف التحالف الإيبيرو-أمريكي من أجل الولوج إلى العدالة2016، حيث أشار في تقرير صادر عنه، والذي قام المرصد الوطني، من خلال وحدة اليقظة الجنائية، بقراءة فيه، إلى أنه من بين "التحديات الأساسية هناك ضعف توفر البيانات والمعطيات المتعلقة بولوج الأطفال إلى العدالة، وهو ما يؤدي إلى ما يسمى ب"اللا-مرئية" داخل الأنظمة القضائية، فرغم أن الأطفال يشكلون نسبة مهمة من السكان، إلا أن حضورهم في الإحصائيات الرسمية يظل محدودا، مما يعيق فهم واقعهم بشكل دقيق"2017.

ثانيا: محدودية تفعيل التوصيات وتحديات النجاعة.

من المعلوم أن المرصد الوطني للإجرام بالمغرب يغلب عليه الطابع الاستشاري والاقتراحي باعتباره جزءا من مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة، والذي من بين مهامه اقتراح الخطط الإستراتيجية الكفيلة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها2018، أي أن ما يصدر عنه من توصيات ليست ذات طابع إلزامي، وبالتالي فقد لا تجد هذه التوصيات أو المخرجات طريقها دائما للتنزيل والأجرأة على مستوى السياسات الجنائية، لأنها تظل رهينة إرادة المتدخلين والفاعلين المؤسساتيين. كما أن هذه التوصيات، باعتبارها توجهات عامة، وهو ما أكد عليه المرصد نفسه، تحتاج دراسات تكميلية شاملة2019. إذا أنه تغيب أية الية إلزامية لتتبع تنفيذ التوصيات وتقييم اثارها على السياسة الجنائية، وهو أمر ملازم لمختلف التوصيات التي تصدر عن المؤسسات ذات الطابع الاستشاري، بما فيها المؤسسات التي تمت ترقيتها دستوريا2020.

أما فيما يتعلق بتحديات النجاعة، فإن التنسيق ما بين مختلف المتدخلين والفاعلين في مجال السياسة الجنائية، وعلى رأسهم المؤسسات الأمنية والقضائية والإدارية، ثم المؤسسات البحثية (خصوصا مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي)، يطرح جملة من التحديات والإكراهات، سيما أمام الطموح الذي يراود المرصد، إذا يتطلع هذا الأخير، ومن خلال الشراكات المؤسسية، إلى إغناء قاعدة البيانات الإحصائية2021، وإلى تحقيق تكامل أكبر بين مختلف المؤسسات المعنية بالعدالة والأمن، في أفق رفع مستوى كفاءة التخطيط الجنائي2022. وهو ما يتطلب نوعا من التفرغ الذي يسمح بتوفير موارد بشرية، على مستوى كل مؤسسة على حدة، تكون مهامها الأساسية هي إنتاج المعطيات ومعالجة البيانات وتوفير الدراسات والبحوث، بالنظر لاتساع الظواهر الإجرامية

2015 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، وحدة اليقظة الاستراتيجية، قراءة في دراسة جرائم القتل ضد النساء المبنية على النوع الاجتماعي خلال سنة 2023، ص 13، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع: 2026/06/22 الساعة 17 :30

2016 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، العوالم الافتراضية ورهان حماية القاصرين بالمغرب، 2025، ص 7، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع: 2026/06/17 الساعة 22 :00

2017 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، وحدة اليقظة الاستراتيجية، قراءة في تقرير: "مقاربة متمحورة حول الطفل في العدالة: رؤى إيبيرو- أمريكية من أجل أجندة إقليمية"، 2025، ص 10، منشور على الرابط: https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع:22 /2026/06 الساعة 00: 21

2018 يعتبر المرصد الوطني للإجرام بالمغرب جزءا من مديرية الشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة، ومما نص عليه القانون مرس وم رقم 2.22.400 صادر في 21 من ربيع الأول 1444 (18 أكتوبر 2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة العدل في المادة السابعة أن من المهام المناطة بهذه المديرية " رصد وتتبع وتحليل ظاهرة الجريمة و اقتراح الخطط الإستراتيجية الكفيلة بالوقاية من الجريمة ومكافحتها". أي مهام اقتراحية

2019 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، العوالم الافتراضية ورهان حماية القاصرين بالمغرب، ص 15

2020 كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسة الوسيط، فهذه المؤسسة والتي تمت ترقيتها دستوريا عبر التنصيص عليها في دستور سنة 2011 إلا أن توصياتها هي الأخرى غير ملزمة، وهو ما تم التأكيد عليه من طرف القضاء نفسه، حيث ذهبت محكمة النقض إلى توكيد عدم إلزامية توصيات الوسيط من خلال القرار عدد3/1296 بتاريخ23 نونبر2017 في الملف عدد 2017/3/4/469 نشره: العربي محمد مياد، مدى إلزامية توصية مؤسسة وسيط المملكة، مجلة الوكالة القضائية، العدد الأول، ماي 2018، ص 105.

2021 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدى 20 سنة (2002-2022)، ص 7، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع: 2026/06/20 الساعة 16:00

2022 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدى 20 سنة (2002-2022)، ص 50، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع:: 2026/06/20 الساعة 18:00

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

وتطورها الرقمي العابر للحدود. ولو أن هذا الأمر قد بادر إليه المرصد من خلال إنشائه لوحدة متخصصة في رصد وتحليل أحدث التقارير والدراسات والبحوث الدولية الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية والمنصات الإقليمية ومراكز البحث ذات الصلة بمجال مكافحة الجريمة والوقاية منها، وهي الوحدة التي أطلق عليها "اسم وحدة اليقظة الاستراتيجية"2023، إلا أنه تغيب مبادرات مماثلة على مستوى باقي المتدخلين الاخرين، مما قد يضعف شبكة التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين في المنظومة الأمنية والقضائية الوطنية.

الفقرة الثانية: آفاق تطوير المرصد

إن الأدوار المناطة بالمرصد الوطني للإجرام بالمغرب، والتي من أهمها تجميع المعطيات وتحويلها إلى بيانات بعد معالجتها، ثم تحليلها وتحليل الظواهر الإجرامية على ضوئها، وكذا إعداد الدراسات والقيام ببحوث وقراءات في التقارير الدولية المتعلقة بالجريمة بمختلف أنواعها، مع استشراف التحولات الأمنية والاجتماعية، تقتضي إمكانيات تقنية ومؤسساتية هائلة2024، تفرض عليه مجموعة من الرهانات والأفاق، والتي من أهمها: العمل على تطوير البنيات الرقمية وتعزيز الرقمنة من أجل العمل على تجاوز بطء معالجة المعطيات وتحيينها (أولا)، ثم العمل، على تقوية وتكريس التعاون المؤسساتي والانفتاح على البحث العلمي، عبر التسريع بتأسيس المراصد الجهوية وعقد الشراكات مع المؤسسات البحثية، سيما مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي (ثانيا).

أولا: تطوير نظم المعلومات وتعزيز الرقمنة.

يشكل تطوير البنيات الرقمية وتعزيز الرقمنة مدخلا أساسيا من أجل تجاوز بطء معالجة المعطيات وضعف تحيينها، وهو الأمر الذي سيمكن من تحقيق الهدف الذي سطره حتى المرصد الوطني للإجرام نفسه، سيما ترصيد البيانات والمعطيات الإحصائية، أي إعداد قاعدة بيانات خاصة بالمعطيات الإحصائية وكذا توفير البرامج الخاصة بمعالجتها، وهو الامر الذي أعلن المرصد عن الشروع فيه، وذلك من خلال تحويل السجلات الورقية إلى سجلات رقمية، والعمل على توحيد التصنيفات المتعلقة بالبيانات والإحصائيات المجمعة2025. غير أنه لابد من التسريع باستكمال "أرضية مرجعية للبيانات الإحصائية القضائية التي يمكن الاستناد إليها في إطار الدراسات التحليلية المبرمجة"2026، وذلك من خلال اعتماد أنظمة معلوماتية متطورة تتيح إمكانية التبادل الاني بين المؤسسات المتدخلة في صياغة السياسة الجنائية، بالنظر إلى أن فعالية المرصد لا يمكن أن تتحقق في ظل الرصد الكلاسيكي للمعطيات، بل يجب التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الرقمية مع تحديث وتحيين النظم المعلوماتية، بل والانفتاح على استغلال الذكاء الاصطناعي كآلية حديثة أصبحت تستثمر في مختلف المجالات.

ثانيا: تقوية التعاون المؤسساتي والانفتاح على البحث العلمي.

إن تقوية التعاون المؤسساتي من خلال توقيع اتفاقيات شراكة وتعاون مع مؤسسات التعليم العالي، وإحداث فرق عمل مشتركة ومتخصصة، وخلق اليات فعالة للتنسيق بين المرصد وبين باقي المؤسسات المتدخلة في صياغة وتنزيل السياسة الجنائية، سواء تعلق الامر بالسلطة القضائية ممثلة في المجلس الأعلى للسلطة القضائية، أو مؤسسة النيابة العامة، أو المكونات الأمنية وعلى رأسها المديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي، أو المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أو باقي

2023 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، قراءات المرصد الوطني للإجرام، عدد خاص، يوليوز 2025، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع:: 2026/06/20 الساعة 19:00

2024 وقد أدرك مهندسو المرصد الوطني للإجرام بالمغرب حجم الإمكانات التي يقتضيها أداء هذا المرصد لمهامه منذ سنة 2009، وهو ما جعلهم يفضلون عدم جعله مؤسسة مستقلة بذاتها منذ البداية، بالنظر لإكراهات التمويل والتدبير، أنظر المرصد الوطني للإجرام، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق أشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي 15 و16 نونبر 2024، الرباط، ص 15.

2025 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدى 20 سنة (2002-2022)، ص 7، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع:: 2026/06/20 الساعة 18:00

2026 المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدى 20 سنة (2002-2022)، ص 7، على الرابط: https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع: 2026/06/12 الساعة 23:00

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

القطاعات الحكومية الأخرى كوزارة الداخلية والمندوبية السامية للتخطيط وغيرها كفيل بخلق وتحقيق التقائية بين السياسة الجنائية وبين السياسة العمومية، وبالتالي إرساء بنية تحتية علمية متينة داعمة لتحليل الظواهر الإجرامية والمساهمة في صياغة سياسة جنائية فعالة مبنية على الأدلة وعلى المعطيات الدقيقة.

كما أن الانفتاح على البحث العلمي وتشجيع الدراسات السوسيولوجية والجنائية المتخصصة والمعمقة يعد من الاشتراطات الأساسية من أجل نجاح المرصد الوطني للإجرام في المساهمة في تطوير السياسة الجنائية، بالنظر إلى أن هذه الأخيرة لم تكن لتتطور خارج إطار البحث العلمي الذي انطلق حولها منذ القرن التاسع عشر، سيما مع أسماء بارزة في هذا المجال من قبيل فيورباخ وبيكاريا وأخرين، والذي وسع نطاقها من القانون الجنائي ليشمل علوما جنائية وإنسانية أخرى[2027]. لهذا فإن الرهان المتعلق بالانفتاح على البحث العلمي والابتكار كفيل بأن يسهم في إبراز الأبعاد العلمية والابتكارية في قياس الجرمية، وبأن يطور مناهج علمية متقدمة لتحليل ودراسة الظواهر الإجرامية، وأن يعزز استخدام التقنيات الحديثة في التحليل الجنائي، مع إمكانية تطوير نماذج تحليلية متقدمة للتنبؤ بالظواهر الإجرامية[2028].

خاتمة:

إن إخراج المرصد الوطني للإجرام بالمغرب للوجود القانوني المؤسساتي يعد بمثابة إضافة نوعية أكثر منها كمية، بالنظر إلى أن السياسة الجنائية الحديثة قد تجاوزت المنطق العقابي والزجري، وانفتحت على معالجة الظاهرة الإجرامية في أبعادها وسياقاتها الشاملة، خصوصا في ظل المقاربة القائمة على الأدلة، والتي تتسلح بالمناهج العلمية والمقاربات البينية لمحاصرة الظاهرة الإجرامية.

كما ينضاف إلى ما سلف، أن الرهانات المتعلقة بالأمن المجتمعي، سيما أمام تزايد التهديدات تجاهه بفعل تنامي بعض الأنماط الإجرامية وتعقدها، وظهور أنماط جديدة أيضا، جعلت القائمين على السياسة الجنائية يستشعرون ضرورة البحث عن اليات جديدة، تمكنهم من استباق الجريمة عبر التحليل العلمي لما هو متوافر من معطيات، عوض أن يكون تدخلهم مقتصرا على الآليات البعدية اللاحقة على وقوع الجريمة. ذلك أن التوفر على قاعدة بيانات دقيقة، وتوفير معطيات علمية لصناع القرار في مجال الأمن والسياسة الجنائية. وإعداد دراسات علمية متعلقة بالجريمة والانحراف وبكل حيثياتها ودوافعها، وإعداد تقارير سنوية حول تطور الجريمة، وتحليل الاستجابات الجنائية والقضائية للجريمة، كلها أشياء ستمكن من المساهمة في توجيه القرارات العمومية ذات الصلة بمكافحة الجريمة والوقاية منها، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا في ظل إطار مؤسساتي توكل إليه هذه المهمة، وهو الإطار الذي سيجسده المرصد الوطني للإجرام بكل ما لديه من اختصاصات وصلاحيات.

وإذا كان من غير المستساغ أحيانا إبداء بعض الآراء النقدية تجاه تجربة مطبوعة بالجدة، كتجربة المرصد الوطني للإجرام بالمغرب الذي لم يمر على تأسيسه الفعلي بضع سنوات فقط، إلا أن المواكبة البحثية الموازية لهذا المرصد ستسهم بلا شك في دعم نجاحه وتكريس فعاليته ونجاعته.

❖ المراجع والمصادر:

- المرصد الوطني للإجرام، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق أشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي 15 و16 نونبر 2024، الرباط.
- المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدى 20 سنة (2002-2022).

2027 أنظر المرصد الوطني للإجرام، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق أشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي 15 و16 نونبر 2024، الرباط، ص 19-20.، https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع: 2026/06/08 الساعة 00: 13

2028 أنظر المرصد الوطني للإجرام، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق أشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي 15 و16 نونبر 2024، الرباط، ص 21، https://onc.justice.gov.ma تاريخ الاطلاع: 2026/06/16 الساعة 00: 20

Volume 11 issue 4
N:65 August 2026
ISSN:2509-0291
DOI
https://doi.org/10.63585/OZSP2793

- عبد الرحيم شنكاو، الحسين زين الاسم، السياسة الجنائية والامن القانوني الجنائي، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 43.
- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب، 20 غشت 2009.
- وزارة العدل، السياسة الجنائية بالمغرب: واقع وآفاق، المجلد الأول، الاعمال التحضيرية، أيام 9 و10 و11 دجنبر 2004 بمكناس، منشور جمعية نشر المعلومة القانوني والقضائية، سلسلة الندوات والأيام الدراسة، العدد 3، 2004، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 2004.
- المرصد الوطني للإجرام، دور البحث العلمي في قياس اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية، توثيق أشغال جلسات المنتدى العلمي الدولي 15 و16 نونبر 2024، الرباط، ص 15.
- التوصية رقم 92 من ميثاق إصلاح منظومة العدالة والهدف الفرعي الثالث.
- قرار وزير العدل رقم 22.1501 الصادر في 22 من ربيع الأول 1444 (19 أكتوبر 2022) بشأن تحديد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية لوزارة العدل.
- الملتقى الدولي العلمي حول دور البحث العلمي والابتكار في رصد اتجاهات الجريمة وتحليل الظواهر الإجرامية: أنظر الموقع الرسمي لوزارة العدل المغربية https://justice.gov.ma
- منتدى حول موضوع " من أجل رؤية مشتركة للوقاية من العنف في أوساط الشباب"، منشور على الرابط: http://11nq.com/wq839ly
- قانون المسطرة الجنائية وفق التعديل الأخير قانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.
- جريدة المغرب الان، التكريس التشريعي للمرصد الوطني للإجرام في قانون المسطرة الجنائية الجديد يضع المغرب ضمن الدول التي تتبنى أفضل الممارسات في مجال الحكامة الجنائية، على الرابط:: https://alaan.ma/?p=74020
- المرسوم رقم 2.22.400 بتاريخ 18 أكتوبر 2022 المتعلق بتنظيم وزارة العدل.
- وزارة العدل المغربية، تطوير قاعدة بيانات موحدة للمعطيات والبيانات الإحصائية القضائية والإدارية الخاصة بحوادث السير، وتطوير مؤشرات ولوحات قيادة خاصة حول السلامة الطرقية بالمغرب، على الرابط المختصر: https://sl1nk.com/rv2m1ic
- اتفاقية الشراكة بين المندوبية السامية للتخطيط والمرصد الوطني للإجرام على الرابط المختصر: https://sl1nk.com/cul656i
- المرصد الوطني للإجرام يساهم في إطلاق السلسلة الأولى من "خميس التوعية" في إطار الشراكة مع المرصد الجهوي للإجرام التابع لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس.
- المرصد الوطني للإجرام بالمغرب، معالم إحصائية للجريمة بالمغرب على مدة 20 سنة (2002-2022).

- Jean-Luc Lemahieu, Promoting Evidence-Based Prevention Strategies to Mitigate the Harms of Drug Use: The Role of the United Nations Office on Drugs and Crime, sur le lien: https://www.un.org/en/node/218927?utm_source=chatgpt.com
- European Parliament ،Understanding Crime Statistics, European Parliamentary Research Service (EPRS), Briefing, 11 April 2025. Sur le lien : https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document/EPRS_BRI%282025%29769577
- What Works? Evidence Based Policy and Practice in Public Services. Huw T.O. Davies, Sandra M. Nutley and Peter C. Smith (Eds.), sur le lien: https://scholarworks.wmich.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=2887&context=jssw